

## التمردات الاجتماعية في مكة المكرمة إبان فترة الحكم العثماني الثاني ١٢٥٦-١٣٣٤هـ/ ١٨٤٠-١٩١٦م أسبابها وتأثيراتها من خلال المصادر المحلية المعاصرة

عبدالرحمن سعد العرابي

أستاذ مساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
جامعة الملك عبدالعزيز، جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص. يتناول البحث بالدراسة والتحليل التمردات الاجتماعية في مكة المكرمة شرفها الله إبان فترة الحكم العثماني الثاني والتي تبدأ من عام ١٢٥٦هـ إلى عام ١٣٣٤هـ الموافقة لأعوام ١٨٤٠-١٩١٦م، وذلك من خلال ما ذكرته المصادر التاريخية المحلية المعاصرة لتلك الأحداث.

ويركز البحث في معرفة الأسباب التي أدت إلى تلك الأحداث وتأثيراتها على الأوضاع السياسية والاجتماعية على مدينة مكة المكرمة وعلى إقليم الحجاز بأكمله. فقد كانت فترة الحكم العثماني الثاني لإقليم الحجاز فترة مضطربة، وذلك يعود في أساسه إلى تغيير طبيعة الحكم العثماني للإقليم بعد أن حوله العثمانيون إلى ولاية عثمانية تدار إداريًا من قبل والي تركي كبقية ولايات الدولة آنذاك، هو ما أدى إلى حدوث نزاع بين الأشراف حكام مكة المكرمة الحقيقيين وبين الولاة العثمانيين، تمثلت أحد صوره في تشجيع شريف مكة لبعض الأهالي في رفض قوانين وقرارات إدارية كانت تصدرها الحكومة العثمانية المركزية في أسطنبول،

ويسعى والي الحجاز التركي إلى تنفيذها وهو ما ظهر في شكل تمردات اجتماعية كان لها تأثير كبير على أوضاع مكة المكرمة والإقليم الاجتماعية والسياسية.

وأهم التمردات التي شهدتها تلك الفترة هي "فتنة منع بيع الرقيق" في عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م، إضافة إلى ما عرف باسم "فتنة حوا" وذلك في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، وما سمي بـ "ثورة القبوري" في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م. استهدف البحث استقصاء الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تلك التمردات ومعرفة تأثيراتها الإيجابية والسلبية بتحليل ما ذكرته المصادر التاريخية المعاصرة لتلك الأحداث، والتي كتبها مؤرخون من أهالي مكة المكرمة، مع مقارنتها قدر الإمكان بالمصادر التاريخية الأخرى خاصة العثمانية الرسمية.

## المقدمة

يتناول البحث بالدراسة والتدقيق التمردات الاجتماعية التي حدثت في مدينة مكة المكرمة إبان فترة الحكم العثماني الثاني لإقليم الحجاز، والذي يمتد من عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م إلى عام ١٣٣٤هـ/١٩١٦م وذلك من خلال المصادر التاريخية المكية المحلية. والفترة الزمنية لدراستنا هذه تمثل فترة حرجية في تاريخ إقليم الحجاز كما أنها مهمة في تاريخ الدولة العثمانية، فحسب رؤية الباحث الخاصة فإن أحداث تلك الفترة في داخل الحجاز بقدر ما أثرت سلباً على أوضاع الإقليم واستقراره بقدر ما انعكست كثيراً في تأثيراتها على صورة الدولة العثمانية وعلى حكامها كونهم حماة المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وقد كانت التمردات الاجتماعية هي إحدى تلك الأحداث ولهذا فالباحث يسعى إلى دراسة وقراءة نقدية تحليلية لما أوردته المصادر التاريخية المكية المحلية من روايات عن تلك الأحداث، كما يحاول في ذات الوقت

مقارنتها بروايات من مصادر أخرى مقابلة سواء كانت رسمية عثمانية أو غيرها.

والمصادر التاريخية المكية المحلية التي نحن بصددتها إنما هي امتداد لما يسميه الباحث بالمدرسة التاريخية المكية، التي بدأت تتبلور منذ بداية القرن الثالث الهجري/ العاشر الميلادي حتى بداية القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، والتي تواصلت طوال فترات الحكم العثماني لإقليم الحجاز والممتدة على مدى أربعة قرون.

وفي هذا يختلف الباحث في رؤيته مع بعض من قال أنه لم يجد أثرًا ولا وجودًا بين المدارس التاريخية العربية لما يعرف باسم المدرسة التاريخية "المكية"، أو من يقول: "بأن مكة وتاريخها ومؤرخيها كانوا دائمًا تبعًا لمراكز حضارية أخرى كالمدرسة المصرية والمدرسة الشامية"<sup>(١)</sup>، حيث يرى الباحث أن لمكة المكرمة مدرستها التاريخية الخاصة، والتي حملت هويتها الذاتية مثلها مثل بقية المدارس التاريخية العربية والإسلامية الأخرى، منذ رائدها الأول محمد بن عبدالله الأزرق (توفي ٢٤٤هـ/ ٨٥٨م) صاحب كتاب أخبار مكة وما جاء فيها من آثار، حتى أحمد السباعي (توفي ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م) صاحب كتاب تاريخ مكة، وبحسب رؤية الباحث فإن المدرسة التاريخية المكية جمعت بين مدرستين تاريخيتين هما مدرسة الحوليات ومدرسة التراجم، واستمرت في تغطيتها لوقائع وأحداث وعلماء ورجالات مكة المكرمة طوال فترة الحكم العثماني، فغدت وكأنها دراسات موسوعية في شموليتها وتوسعها.

وفي فترة دراستنا هذه فإن أبرز مؤرخي المدرسة المكية أحمد زيني دحلان (توفي ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م) في كتابه الشهير خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد

(١) محمد الحبيب الهيلة، *التاريخ والمؤرخون بمكة*، مكة المكرمة، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي،

الحرام، والمطبوع في القاهرة في المطبعة الخيرية عام ١٣٠٥هـ، إضافة إلى عبدالله محمد غازي (توفي ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م) صاحب كتاب "إفادة الأنعام بأخبار بلد الله الحرام" الذي لازال مخطوطاً في مكتبة الحرم المكي<sup>(٢)</sup>. ثم مؤرخ مكة المكرمة المعاصر أحمد السباعي في كتابه "تاريخ مكة"، الذي أعادت طباعته الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية في عام ١٤١٩هـ.

تحاول الدراسة من خلال القراءة النقدية التحليلية لهذه المصادر أن تقرأ ما بين سطور رواياتها الخاصة بالتمردات الاجتماعية التي شهدتها مكة المكرمة إبان فترة الحكم العثماني الثاني للحجاز، وأن تفسر أسبابها وانعكاساتها سواء الإيجابية أو السلبية على المدينة المقدسة ذاتها أو أهلها أو على السلطة العثمانية في الإجمال. كما تسعى الدراسة إلى استكمال الصورة القريبة من الدقة عن تلك الأحداث من خلال مقارنة ما أوردته المصادر التاريخية المكية المحلية مع ما ورد في بعض المصادر العثمانية سواء الرسمية منها، مثل وثائق الدولة ومراسلاتها إلى ولاية الحجاز، وإمارة مكة المكرمة التي أحسن سهيل صابان في ترجمتها ونشرها، أو ما ورد على يد مؤرخ الدولة العثمانية الشهير أحمد جودت باشا في إحدى "تذاكره"، حيث سجل بكثير من التفصيل واحدة من أهم تلك التمردات. والدراسة في تفصيلها وبحثها وتحليلاتها لكل تلك المصادر إنما تحاول إيضاح إن كانت تلك التمردات تمثل مواجهة مضادة للحكم العثماني تسعى إلى إخراجه من أرض الحجاز، أم أنها فقط ثورات وهيجان شعبي عام ليس له هدف سوى الإثارة والرفض لممارسات حكومية لم ترق للعامة، أو أنها شكلت تهديداً لنمط معيشتهم وطريقة حياتهم.

(٢) صدر الكتاب مؤخراً بتحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، رجب ١٤٣٠هـ. ولم يستخدم الباحث النسخة المحققة لانتهاؤه من فصول البحث قبل صدورها.

والباحث يؤكد أن قراءته وتحليلاته النقدية والاستنتاجية لا تعني أبداً أنه تمكن من كشف خفايا تلك التمردات، بقدر ما أنه جهد ليس سوى فتح باب وإشعال ضوء للباحثين والمتخصصين في تاريخ إقليم الحجاز في العهود العثمانية لدراسات وأبحاث مستقبلية أكثر عمقاً واستقصاءً لموضوع من المواضيع المهمة في دراسة تاريخ المنطقة، ألا وهو الجانب الاجتماعي وتأثيراته ودوره في أحداث تلك الفترة الزمنية الطويلة.

### مكة المكرمة في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي

كانت مكة المكرمة العاصمة الإدارية والسياسية والدينية لإقليم الحجاز طوال فترات الحكم العثماني الممتدة على مدى أربعة قرون من الزمن من عام ٩٢٣-١٣٣٤هـ/١٥١٧-١٩١٦م. وكونها العاصمة فما كان يحدث داخلها من أحداث سياسية أو اجتماعية أو حركة اقتصادية ينعكس على بقية أجزاء الإقليم إيجاباً أو سلباً والعكس صحيح، ففي المقابل ما كان يحدث داخل الإقليم أو في أي جزء من أجزائه كان يؤثر كثيراً على مكة المكرمة ذاتها، لهذا فحين الحديث عن مكة المكرمة في القرن التاسع عشر الميلادي وهو المجال الزمني لهذه الدراسة، فإننا إنما نتحدث عن الحجاز أيضاً وأن بنسب متفاوتة بحسب الأحداث وظروفها وملابساتها.

كان الحجاز في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي وقبيل بدء الفترة الزمنية الفعلية لموضوع هذه الدراسة تتنازعه ثلاث سلطات هي: سلطة الأشراف، وسلطة الدولة العثمانية، وسلطة محمد علي باشا، فأما سلطة الأشراف فكانت امتداداً لسلطتهم التي بدأت في القرن الثالث عشر الميلادي السادس الهجري، حينما أسس الشريف قتادة بن إدريس حكم أسرته عام ٥٩٨هـ/١٢٠٢م التي استمرت حتى دخول الحجاز تحت حكم الملك عبدالعزيز ابن عبدالرحمن آل سعود في عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م، وضمه للإقليم ليكون

ضمن الوحدة السياسية القائمة الآن المملكة العربية السعودية. وقد تفرعت أسر عديدة من الأشراف ذوي قتادة في سيطرتهم على مركز الإمارة في مكة المكرمة منهم ثلاثة أسر على وجه التحديد، تتابعت على حكم الحجاز خلال فترة الحكم العثماني وذلك بدءاً من عام ١٠٧٧هـ وهم ذوو زيد وذوو عبدالله وذوو بركات<sup>(٣)</sup>.

وبعد دخول الحجاز سلمياً تحت الحكم العثماني في عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م وافق العثمانيون على توارث أسرة آل قتادة للحكم فيما بينهم، حيث يتم بين الأسر الشريفة ترشيح واختيار أحد الأشراف لإمارة مكة المكرمة وترسل الاختيارات بعد ذلك إلى العاصمة العثمانية أستانبول لمباركة السلطان على ذلك الاختيار، وهو ما كان يتم في معظم الأحيان فلم يكن السلطان العثماني يعترض على تلك الاختيارات أو أي من موظفيه الكبار. ومع ذلك فقد تولى منصب الإمارة بعض الأشراف بالقوة وخاصة في الفترة السابقة لفترة دراستنا، وهي ما يعرف بفترة الحكم العثماني الأول للحجاز حين كان النزاع بين الأسر الشريفة على منصب الإمارة هو السائد، ولم تكن الدولة العثمانية تتدخل كثيراً في تلك النزاعات سوى في حالات قليلة لأنها كانت تحكم الحجاز حكماً غير مباشر، حيث تركت إدارة شؤونه لأمير مكة المكرمة. وقد أدى صراع الأشراف فيما بينهم على السلطة إلى خلل في الجهاز الحكومي التابع لإمارتهم قبل أن ينعكس على الإدارة التركية في الإقليم التابعة لجهاز الدولة العثمانية المركزية، والتي لم يكن يعنيها أمر ذلك الخلل لعلمها أن الذي يسببه هو الانقسام السلطوي - المحلي بين الأشراف ذاتهم.

(٣) أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، القاهرة: المطبعة الخيرية ١٣٠٥هـ، ص ٥٦ وما بعدها. أحمد السباعي، تاريخ مكة، دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، الرياض - دار الملك عبدالعزيز ١٤١٩هـ - الجزء الثاني، ص ٣٨٩ وما بعدها.

وقد استند أشرف الحجاز طوال فترة حكمهم للإقليم على مكانتين في ذات الوقت هما المكانة الدينية والمكانة الإدارية، فكونهم من سلالة المصطفى محمد ابن عبدالله عليه الصلاة والسلام، فقد اكتسبوا مكانة دينية مميزة سواء داخل الحجاز أو في العالم الإسلامي كافة، إضافة إلى أن حكمهم لأقدس بقاع الأرض لدى المسلمين حيث الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة منحهم تقديرًا ومكانة خاصة بين الشعوب المسلمة، فكانتهم الدينية كما يشير أحد الباحثين حفظت لهم بقاءهم في إدارتهم المحلية للحرم المكي كسدنة يتمتعون بسلطة روحية نافذة إضافة إلى نفوذهم السياسي الإقليمي على القبائل العربية المحلية المحيطة بهم<sup>(٤)</sup>.

وطوال فترة الحكم العثماني بدءًا من القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي تمتع أمير مكة المكرمة (من الأشرف) بامتيازات وصلاحيات عديدة منها تنظيم الحج والإشراف على تأمين سلامة قوافل الحج سواء العثمانية الرسمية كقافلتني الحاج المصري وقافلة الحاج الشامي، أو القوافل الأخرى القادمة من العراق ومن اليمن ومن وسط شبه الجزيرة العربية. كما كان من صلاحيات الأمير توزيع أموال الصرة العثمانية التي كانت عبارة عن مساعدات عينية ونقدية ترسلها الدولة من خزينتها في أسطنبول ومن ولاياتها في مصر والشام ومن الأوقاف المخصصة للحرمين الشريفين خارج إقليم الحجاز<sup>(٥)</sup>.

(٤) سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩م، ص ٤٦٧.

(٥) لمزيد من التفاصيل عن الصرة العثمانية ارجع إلى، إسماعيل حقي جارشلي، أشرف مكة المكرمة وأمرؤها في العهد العثماني، تحقيق خليل علي مراد، بيروت: الدار العربية، ٢٠٠٣م، ص ص: ٣٧-٤١، وص ص: ٧٣-٩٢.

وكان أمير مكة المكرمة يقوم من ضمن صلاحياته بتعيين نقيب السادة وشيخ المحتسبين وشيوخ الطرق الصوفية وشيوخ النقابات الحرفية<sup>(٦)</sup> وعمد الحارات، كما كان له الحق في فرض ضرائب على تأجير الجمال للحجاج وغيرها من وسائل النقل إضافة إلى الفصل في المنازعات والخصومات بين القبائل الحجازية البدوية وتنفيذ الأحكام والسجن<sup>(٧)</sup>.

أما القوة الأخرى التي كانت لها سلطتها داخل إقليم الحجاز فكانت الدولة العثمانية ذاتها، فمنذ أن أرسل أمير مكة المكرمة الشريف بركات ابنه أبا نمي في عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م إلى السلطان سليم الأول في القاهرة، بعد قضائه على المماليك في معركة الريدانية في ٢٢ يناير ١٥١٧م ومعه مفاتيح الكعبة المشرفة، في دلالة على قبول الحجاز للسلطة العثمانية والعثمانيون يشاركون الأشراف في حكم الإقليم<sup>(٨)</sup>.

ومثلت تلك الحادثة كما يشير سيار الجميل "نقطة انعطاف حادة في تاريخ الحجاز. فقد ورثت الدولة العثمانية التركة الثقيلة لعهود السيطرة المملوكية في مصر فانتويت سياسة مشابهة لتلك التي كان المماليك قد مارسوها. وقد تمثل ذلك ببسط نفوذها السياسي على كل من الحجاز واليمن كونهما يعتبران من المناطق الاستراتيجية القوية في عرف السياسة العثمانية عصر ذاك: فسوف تعزز عقائديتها الإسلامية بسيطرتها على الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتتمكن من فرض هيبتها الدولية جغرافياً بعد امتلاكها لمنافذ بحرية ومواقع جبلية ومرافئ اقتصادية كي يتم التطويق العثماني لحركة

(٦) William Ochsenswald, *Religion, Society and the State in Arabia, The Hijaz Under Ottoman Control, 1840-1908*. Ohio State University Press: Columbus, 1984. p. 7.

(٧) جارشللي، مرجع سابق، ص: ٥٩ - ٦٦.

(٨) قطب الدين النهروالي، الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، على هامش خلاصة الكلام، ص ١٩١.



الأساطيل البرتغالية وفرض السيادة العثمانية على البحر الأحمر والمحيط الهندي<sup>(٩)</sup>.

لم تكن السلطة العثمانية في إقليم الحجاز سلطة مطلقة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث لم يكن الحجاز ولاية عثمانية بحتة مثل بقية ولايات الدولة بل كان وجود العثمانيين فيه وجوداً اسمياً، فقد كان للإقليم استقلال شبه ذاتي تحت حكم الأشراف، واكتفى السلاطين العثمانيون بذكر أسمائهم في خطب الجمعة وضمان سلامة قوافل الحج وإبداء الولاء للدولة.

كانت مظاهر الحكم والإدارة العثمانية للحجاز تنحصر في موظف برتبة سنجق بك في مدينة جدة يتقاسم واردات جمرك الميناء مع أمير مكة المكرمة، إضافة إلى إشرافه على الحاميات العسكرية العثمانية التي كانت تتمركز بأعداد قليلة في مدن جدة والمدينة المنورة في بداية الحكم العثماني، ثم في مكة المكرمة في أوقات متأخرة. إضافة إلى إشرافه على التعميرات وشؤون الحرم المكي الشريف، وكان السنجق بك هو الممثل للسلطان العثماني وللدولة ويعتبر في العرف الإداري العثماني أعلى موظف إداري وعسكري في إقليم الحجاز، فلم تكن الدولة ترغب في تعيين موظف برتبة أكبر تقديرًا منها لمكانة أمير مكة المكرمة واعترافاً منها بمكانة أشراف الحجاز الدينية الكبرى.

كانت علاقة العثمانيين بأشراف الحجاز علاقة ودية فقد اكتسبت الدولة العثمانية مكانة مميزة بدخول الحجاز تحت حكمها وإقرار الأشراف بالسيادة العثمانية، وأصبحت الدولة دولة إسلامية كبرى وحمل سلاطينها لقب خادم الحرمين الشريفين، وتحولت بذلك إلى إمبراطورية تتطلع لها الشعوب الإسلامية في الدفاع عن قضاياهم ورد المخاطر الخارجية كافة خاصة ضد الغزو الاستعماري الغربي المتمثل في الوجود البرتغالي في جنوب البحر الأحمر

(٩) الجميل، مرجع سابق، ص ٤٦٨.

والبحار الجنوبية أي في بحر العرب، والخليج العربي والمحيط الهندي، والوجود الأسباني في غرب البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، وذلك لبسط العثمانيين سيطرتهم على أهم المقدسات الإسلامية خاصة والمدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة<sup>(١٠)</sup>.

ولهذا أغدق السلاطين العثمانيون مقابل ذلك أموالاً ومساعدات على إقليم الحجاز وأهله تمثلت فيما تحمله "الصرة" العثمانية السنوية التي كانت ترسل مع قافلتَي الحاج الشامي والمصري، والتي يستفيد منها معظم سكان الحجاز بما فيهم الحكام أمراء مكة المكرمة والعلماء وأئمة الحرمين وطلاب العلم والعاملين في خدمة الحرمين وشؤون الحج بعامة<sup>(١١)</sup>.

وأما السلطة الثالثة التي كان لها دور مؤثر في إقليم الحجاز في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي فكانت سلطة محمد علي باشا حاكم مصر القوي، فبعد أن تمكنت القوات المصرية من إخراج قوات الدولة السعودية الأولى من الحجاز والقضاء على الدولة السعودية الأولى في ١٥ ذو القعدة ١٢٣٣هـ الموافق ١٥ سبتمبر ١٨١٨م، أسس محمد علي له سلطة داخل الحجاز عرفت في تاريخ المنطقة بـ"الفترة المصرية" امتدت حتى عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، علماً أن محمد علي لم يذهب إلى الحجاز إلا بأمر السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م)، الذي كان يرى في خروج الحجاز من يد السلطة العثمانية ودخوله في سلطة الدولة السعودية الأولى تهديداً لمكانته كزعيم للعالم الإسلامي ولمكانة الدولة العثمانية كإمبراطورية إسلامية كبرى وحامية للمقدسات الإسلامية<sup>(١٢)</sup>.

(١٠) الجميل، مرجع سابق، ص ص: ٤٦٨ - ٤٦٩.

(١١) جارشلي، مرجع سابق، ص ص: ٨٣ - ٨٤.

(١٢) سليمان محمد الغنام، قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية، جدة: تهامة، ١٤٠٠هـ،

سعى محمد علي باشا إلى جعل الحجاز الضلع الجنوبي للدولة المستقلة الخاصة به وبأبنائه ومركزها مصر وضلعها الشمالي بلاد الشام. وهو ما حدث فعلاً حتى أنه اشتبك في قتال مسلح مع قوات الدولة العثمانية في أكثر من موقع بل وهدد العاصمة العثمانية ذاتها، ولهذا فمنذ عودة ابنه إبراهيم من شبه الجزيرة العربية وبعد أن أتم القضاء على الدولة السعودية الأولى أحكم محمد علي سيطرته على إدارة الحجاز فكان يعين لحكم الإقليم أحد الأشخاص الذين يثق فيهم من بين كبار موظفيه وتابعيه، ويمنحه رتبة "ميرميران" وكان هذا يلقب بلقب حاكم عام الحجاز وسر عسكر الحجاز ويتم تركيز السلطة كاملة في يده. كما كان محمد علي يحث القادة والمحافظين الآخرين في الإقليم على طاعة حاكم عام الحجاز "فيما هو موافق لأصول الحكم ومطابق لشروط القانون وبذل ما يؤمله الجناح العالي منهم التي تتطلبها الغيرة على مراسم الاتحاد والتعليمات العسكرية والخدمات الجهادية"<sup>(١٣)</sup>.

كما أوجد محمد علي مناصب إدارية وعسكرية أخرى في الإقليم لضمان السيطرة الكاملة عليه وعدم ترك الفرصة سواء للدولة العثمانية أو لأشراف الحجاز للتدخل أو التأثير في إدارة الإقليم وأي من شؤونه، ولهذا انزوت شخصية أمير مكة المكرمة ولم يعد لها ذلك الوهج الذي كانت تتمتع به قبل سيطرة قوات محمد علي على الحجاز وتحويله إلى إقليم تابع لمصر كلية، كما أن محمد علي قام أيضاً إلى جانب منصب حاكم عام الحجاز بتعيين حاكم إداري وعسكري كبير لكل مدينة يحمل لقب "محافظ"، وأوجد إلى جانب أولئك المحافظين مجالس للشورى تتكون من كبار رجال الإدارة والمالية في كل مدينة

(١٣) دار الوثائق القومية، دفتر (٤٠) معية تركي وثيقة (٢٤٣) من محمد علي إلى محافظ مكة والقادة بالحجاز بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٤٠هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٨٢٤م. في عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي، الدوحة، دار المنتبى للنشر، ١٩٨٢م ج ١، ص: ١٢-١٤.

فضلاً عن قاضي وبعض الموظفين الآخرين الذين تستدعي مناقشة المسائل المطروحة على المجلس حضورهم. وكانت تلك المجالس تلعب دوراً هاماً في ضبط القضايا الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية والعمرانية الخاصة بكل مدينة من خلال الدراسات والاستشارات التي تقدمها<sup>(١٤)</sup>.

خلقت كل تلك الظروف أوضاعاً غير مستقرة في إقليم الحجاز بعامة وفي مكة المكرمة بخاصة، حيث تنافست القوى الثلاثة فيما بينها للسيطرة الكلية على الإقليم وإدارة شؤونه. وإن كانت معظم المصادر والدراسات التي تتحدث عن تلك الفترة تصفها بالفترة المصرية، لهيمنة محمد علي باشا على شؤون الإقليم، وانتزاعه حق تعيين أمير مكة المكرمة من بين الأسر الشريفية بما يراه هو وجعله الأمير بغير حول ولا قوة، فالأوامر والقرارات والتوجيهات تصدر من مصر والتنفيذ يتم بواسطة ممثلي محمد علي سواء حاكم عام الحجاز أو غيره من القيادات الإدارية أو العسكرية.

ولما لم تكن الدولة العثمانية في أحسن حالاتها السياسية والعسكرية نتيجة لأوضاعها الداخلية المتردية وانتشار الفساد وترهل أجهزتها الإدارية والعسكرية، والتي سعى السلطان محمود الثاني إلى إصلاحها وبدئه ما عُرف في التاريخ العثماني بحركة الإصلاح والتنظيمات الخيرية<sup>(١٥)</sup>، فقد ارتضت التنازل عن كثير من سلطاتها في الحجاز لمحمد علي، بل إن الأخير أقدم على ما هو أخطر من ذلك حينما غامر بالتمرد على الدولة العثمانية ذاتها واشتبكت قواته التي كان يقودها ابنه إبراهيم باشا مع القوات العثمانية في بلاد الشام وفي منطقة

(١٤) دار الوثائق القومية محفظة ٢٦٧، وثيقة (٥٢) أصلية، ٣٨ حمراء مضبطة ما حدث في تفتيش مصالح جدة، بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٢٥٥م/١ مارس ١٨٤٠م، في عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، مرجع سابق، ص ١٦.

(١٥) Stanford Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, Cambridge: (١٥) Cambridge Univ. Press, 1976, Vol. 2, p. 55.

الأناضول في حروب عدة مما شكّل تهديداً للسلطة العثمانية وللعاصمة أسطنبول ولاستمرارية الدولة بأكملها<sup>(١٦)</sup>، وهو ما دفع العثمانيين إلى اللجوء إلى القوى الدولية الكبرى للوقوف ضد أطماع محمد علي ولحماية الدولة من الانهيار.

كان لتطور الأحداث بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا وسياساته التوسعية دور كبير في نقل ذلك الصراع إلى المستوى الدولي، حيث تداخلت فيه قوى دولية كبرى آنذاك منها بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا. فقد رأت كل تلك الدول أن انتصارات محمد علي وانكسارات الجيوش العثمانية أمامه يهدد مصالحها التي تركز على إبقاء الدولة العثمانية في حالة الضعف التي كانت تعيشها وعدم السماح بتفكيك الدولة أو قيام كيان سياسي قوي مكانها، خاصة بريطانيا التي كانت ترى أن الدولة العثمانية بوضعها المتداعي آن ذاك هو خير ضمان لتأمين المصالح الحيوية البريطانية ودرء الأخطار سواء الأوروبية أو الإقليمية، خاصة وأن توقيع الدولة العثمانية لاتفاقية أدرنه في ١٧ ربيع الأول ١٢٤٤هـ الموافق ١٥ سبتمبر ١٨٢٩م مع روسيا كان من وجهة نظر بريطانيا وقوع الباب العالي تحت المظلة الروسية، وهو ما يعني قلب لموازين القوى في منطقة شرق المتوسط وتغيير وضع مضائق البسفور والدردينيل لصالح روسيا، بل وأخطر من ذلك أن الروس سيتمكنون من بسط نفوذهم على أحد طريقي الهند الرئيسيين، وهذا في حد ذاته كاف لإثارة الرعب في قلوب مخططي السياسة البريطانية، وهو ما دفع بريطانيا إلى السعي للحيلولة دون حدوث ذلك<sup>(١٧)</sup>.

من أجل كل ذلك تداعت الدول العظمى إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي لمناقشة ما عرف بـ "المسألة المصرية" وهو ما انتهى إليه المطاف في انعقاد

(١٦) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى عائض بن خزام الروقي، حروب محمد علي في الشام وأثرها

في شبه الجزيرة العربية، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.

(١٧) الغنام، مرجع سابق، ص: ٩٩-١٠١.

مؤتمر لندن الشهير في ١٤ ربيع الأول ١٢٥٦هـ الموافق ١٥ مايو ١٨٤٠م، حيث فرضت فيه الدول الكبرى على محمد علي إلزامية تخليه عن كل ممتلكاته خارج إقليم مصر وإعادة بلاد الشام وإقليم الحجاز واليمن إلى السلطة العثمانية<sup>(١٨)</sup>.

ترتب على مؤتمر لندن نتائج عديدة فيما يتعلق بتقليص وانحسار نفوذ محمد علي، إلا أننا معنيون في هذا المقام تحديداً بتداعيات المؤتمر فيما يتعلق بانسحاب محمد علي وقواته من شبه الجزيرة العربية عامة وإقليم الحجاز على وجه الخصوص، وهو ما مهد الطريق لعودة الحجاز للسيادة العثمانية مرة ثانية، وإن كانت هذه المرة بطريقة مختلفة كلية عن الفترة السابقة حيث اتخذ الحكم العثماني شكلاً مغايراً وتحول الإقليم إلى ولاية عثمانية مثله مثل بقية ولايات الدولة.

كان لإجراءات محمد علي باشا إبان فترة حكمه للحجاز دور كبير في نظرة الدولة العثمانية لتبعية الإقليم لها خاصة في طريقة إدارته ومستوى تمثيلها فيه بموظفين تابعين لها مباشرة وتقليص سلطة الأشراف.

ومن الإجراءات التي قام بها محمد علي تجريده أمير مكة المكرمة من السلطات المطلقة التي كان يتمتع بها إبان العهد العثماني الأول، والذي كانت فيه القضايا الإدارية من اختصاص الأمير، وقد نتج عن تلك الإجراءات إضعاف نفوذ أمراء مكة المكرمة ودفعهم إلى الحرص على كسب رضا حاكم مصر القوي والتبعية الكاملة له<sup>(١٩)</sup>، ولهذا فحينما ترك محمد علي الحجاز وانسحب منه

(١٨) أورد محمد فريد بك كامل نص المعاهدة في كتابه تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، بيروت: دار النفائس، ١٩٩٣م، ص: ٤٦٢-٤٦٣ وكذلك أوردها سليمان الغنام في كتابه المذكور سابقاً كملحق تحت الرقم (٥)، ص: ١٥٦-١٥٩.

(١٩) مبارك محمد المعبد، النشاط التجاري لميناء جدة خلال الحكم العثماني الثاني ١٢٥٦-١٣٣٥هـ/١٨٤٠-١٩١٦م، جدة: النادي الأدبي الثقافي ١٤١٣هـ، ص ٧٩، ص ٨١.

كان نظام الشرافة مُستضعفاً، ولما عادت سيطرة الدولة العثمانية إلى الحجاز حرصت الحكومة العثمانية على تقوية هيبة الدولة وتشديد قبضتها على الأراضي المقدسة، وتبدت أولى مظاهر تلك السياسة الجديدة من الدولة تجاه الحجاز في تعيين والٍ تركي يكون مشرفاً على معظم شؤون الإقليم وتحويله إلى ولاية عثمانية كاملة مثله مثل غيره من ولايات الدولة. إلا أن العثمانيين ورغم كل ذلك احتفظوا للأشراف ببعض السلطة ولم يجردوهم منها كلية، وكان ذلك نابع من اعتبارات عدة في مقدمتها الاعتراف لآل بيت الرسول (ﷺ) بمركز مرموق في الأراضي المقدسة.

كانت الدولة العثمانية حين عودة الحجاز إلى سيطرتها مرة أخرى تسعى إلى القضاء على كل المظاهر السلبية التي أوجدتها الأحداث السابقة حين تمكنت الدولة السعودية الأولى من ضم الحجاز وإخراج العثمانيين منه وانعكاسات ذلك على صورتها كراعية وحامية للمقدسات الإسلامية وكدولة إسلامية كبرى، إضافة إلى سعيها إلى القضاء على ما أحدثته تغييرات محمد علي في الإقليم من أوضاع سلبت العثمانيين شرعية دينية كبرى، ولهذا كان تعيين الدولة في بداية الأمر لموظف تركي يمثلها في الحجاز برتبة والي انعطافة ذات دلالة في حكم العثمانيين للحجاز.

جعلت الدولة جدة مقراً لولاية الحجاز في بداية الفترة الثانية للحكم العثماني في الإقليم ومثل ذلك تغييراً جوهرياً عن الفترة الأولى حيث كانت تسعى إلى إبعاد مركز الولاية عن الاصطدام بشرافة مكة المكرمة إضافة إلى مكانة جدة كميناء استراتيجي وتجاري هام، فصدرت أوامر الدولة بتعيين عثمان باشا شيخاً للحرم المدني ووالياً على جدة إضافة إلى إشرافه على مشيخة الحرم المكي الشريف فانتقل عثمان باشا إلى جدة وبأمره عمل وأُسند مشيخة الحرم المكي إلى عبدالله بن محمد بن عون (٢٠).

وقد شكلت السيطرة العثمانية الفعلية على منطقة الحجاز بعد مؤتمر لندن وخروج محمد علي من الحجاز في سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، عهدًا جديدًا في العلاقة بين الأمير والوالي من خلال قيام السلطان بتحديد صلاحيات كل منهما وخلق نوع من التوازن بين سلطتيهما، وإن كان على نحو غير دقيق. فقد نتج عن تقسيم إدارة شؤون ولاية الحجاز بين الوالي في جدة والشريف في مكة المكرمة إلى حدوث كثير من المشاحنات بين الاثنين انعكست على شؤون الإقليم واستقراره ومعاش سكانه.

كانت الدولة العثمانية تعيش في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي مخاض الإصلاح في سعيها إلى إعادة الروح لهياكلها الإدارية والقضائية والعسكرية والاقتصادية وتفعيلها بما يتناسب ومعطيات ذلك العصر، خاصة وقد أصبحت الدولة في موقف ضعيف جدًا أمام القوى العالمية الكبرى آنذاك بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا، والتي اتضحت مطامعها في اقتسام أملاك الدولة العثمانية والسيطرة على منافذ ومواقع استراتيجية مهمة سواء في شمال إفريقيا أو غرب آسيا أو مضائق البسفور والدردنيل. ولهذا كان الهدف من حركة التنظيمات كما يشير إلى ذلك أحد الباحثين الأتراك "هو وضع أسس الإدارة في الدولة على ركائز تتفق وظروف ذلك العصر أي ضمان استخدام طاقات الدولة بالشكل الأجدي من مركز واحد، وكان واضحًا أن هدفًا على ذلك النحو يقتضي وضع إدارة عصرية للولايات تعتمد على المبادئ المركزية"<sup>(٢١)</sup>.

ولهذا شرع عدد من كبار إصلاحي الدولة العثمانية آنذاك منهم الصدر الأعظم فؤاد باشا وأحمد جودت باشا ومدحت باشا للإعداد لنظام جديد في إدارة الولايات، فصدرت اللائحة التنظيمية لما عُرف بقانون الولايات في ٨ جمادى

(٢١) أكمل الدين إحسان أوغلي، *الدولة العثمانية تاريخ وحضارة*، أسطنبول: مركز التاريخ والثقافة والفنون الإسلامي، ١٩٩٩م، الجزء الأول، ص ٣٤٢.



الآخرة ١٢٨١هـ الموافق ٧ نوفمبر ١٨٦٤م حيث جرى تنظيم إدارة الأقاليم ضمن تقسيم متسلسل يبدأ من أعلى إلى أسفل، وهو الولاية واللواء والقضاء والناحية ثم القرية<sup>(٢٢)</sup>.

كما استحدث القانون مجلساً في كل مدينة للفصل في القضايا الإدارية، ويضم المجلس في عضويته بعضاً من أهالي الولاية، إضافة إلى المحاكم المدنية والجنائية والمجلس العمومي، والذي يقتصر على الولايات دون غيرها من الوحدات الإدارية الأصغر الأخرى. ويتم انتخاب بعض أعضاء هذه المجالس من بين أهالي الولاية، فيما يُكوّن البقية الباقية من أعضائها عدد من كبار موظفي الدولة. وهؤلاء يعملون إلى جانب الوالي والمتصرف والقائمقام في كل وحدة من الوحدات الإدارية المتعددة فيما يخص شؤون تلك المنطقة<sup>(٢٣)</sup>.

وبناء على قانون الولايات، استحدثت الدولة العثمانية في ولاية الحجاز متصرفيتين إحداهما في جدة والأخرى في المدينة المنورة. كانت جدة إحدى أكبر مدن الحجاز وميناء من أكبر موانئ البحر الأحمر وبها جمر ك وثكنات للعساكر وكان عدد سكانها يربو على الخمسين ألفاً. أما المتصرفية الثانية فكانت المدينة المنورة ويتبع لها إدارياً قائمقام ينبع. ومن تقسيمات ولاية الحجاز الإدارية الأخرى قائمقامية الليث وقائمقامية الوجه، إضافة إلى نواحي وأخطاط يسمى القائم عليها مدير ناحية أو قائمقام منها: الطائف ورايح. ولكل قائمقامية مجلس يتكون من القائمقام ونائب الشرع الشريف وأمور المالية إضافة إلى بعض الأهالي الذين يختارهم أمير مكة المكرمة<sup>(٢٤)</sup>.

(٢٢) أوغلي، مرجع سابق، ج ٢، ص ص: ٣٤٥-٣٤٩.

(٢٣) Saleh Muhammad Al-Amr, *The Hijaz Under Ottoman Rule 1869- 1914: Ottoman Vali, The Sharif of Mecca, and the Growth of British Influence*, Riyadh University Publication, 1978, P. 65.

(٢٤) نبيل عبدالحى رضوان، *الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس* ١٢٨٦-١٣٢٦هـ / ١٨٦٩-١٩٠٨م، جدة: تهامة، ١٤٠٣هـ، ص ٣٢.

وخلال العقود الثلاثة من ١٢٨٧-١٣٠٧هـ / ١٨٧٠-١٨٩٠م، أدخلت المزيد من التعديلات الإدارية على ولاية الحجاز تأسيساً على قانون الولايات، وفي كل من هذه التقسيمات كانت مكة المكرمة تحتل مكانة مركزية مرموقة كونها العاصمة الإدارية للولاية بجانب المدينة المنورة وجدة، حيث كانت الأولى تسمى "سجقية" والأخرى "لواء"، بينما أطلق وصف قضاء على كل من ينبع والليث والوجه والعقبة، فيما اعتبرت كل من الطائف ورابغ وأملج والعلّا وخيبر، نواحي<sup>(٢٥)</sup>.

وتفردت الحجاز بمجلس ينظر في الأمور الهامة ويتشكل من قاضٍ ودفتردار ومدير الحرم المكي الشريف وكاتب أسرار الولاية (المكتوبجي)، وأحد الأشراف وقائمقام نائب الحرم وسادن البيت الحرام ومفتي الحنفية، وقائمقام الأمير في مكة المكرمة ومدير الصحة إضافة إلى ديوان تمييز يختص بالنظر في الدعاوى المدنية والجنائية، والتي تستأنف أحكامها في الاستانة ويتكون من نائب الشرع الشريف وثلاثة أعضاء منتخبين من أهالي مكة وقائمقام مكة ويعينه الأمير، وقاضي مكة ويعين من قبل الدولة العثمانية، وتمثل سالنانات ولاية الحجاز لأعوام ١٣٠٣هـ و ١٣٠٦هـ و ١٣٠٩هـ تكامل الهيكلية الإدارية العثمانية لولاية الحجاز في كل تفاصيلها وجزئياتها المختلفة، ومجالسها ومحاكمها الشرعية والتجارية ومشيخة الحرم المكي الشريف، ومشيخة الحرم المدني الشريف والإداريين والعاملين فيها<sup>(٢٦)</sup>.

وعاماً بعد آخر، ونتيجة لتطبيق الدولة قانون الولاية على إقليم الحجاز أخذت سلطة أمير مكة المكرمة في الانحسار، وفقدت الشرافة الكثير من نفوذها التقليدي، وازداد تبعاً لذلك نفوذ العثمانيين في الحجاز خاصة بعد فتح قناة

(٢٥) Al-Amr, op. cit., 71.

(٢٦) الدولة العثمانية، سالنامة ولاية الحجاز أعوام: ١٣٠٣هـ و ١٣٠٦هـ و ١٣٠٩هـ، مكة المكرمة: المطبعة الأميرية، ١٣٠٣هـ و ١٣٠٦هـ و ١٣٠٩هـ.

السويس عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م حيث أصبح أمراء مكة المكرمة يرجعون إلى أسطنبول في كل كبيرة وصغيرة، بعد أن كانوا يمارسون صلاحيات كثيرة منها إصدار العقوبات دون استئذان السلطان العثماني<sup>(٢٧)</sup>.

والخلاصة أن محاولات الدولة العثمانية المستمرة لتوسيع نطاق تدخلها في شؤون الحجاز، وتعزيز نفوذ واليها خصمًا من رصيد سلطات أمير مكة، أسفر عن احتدام الصراع بينهما حيث كان كل منهما يرى في نفسه أو يحاول أن يكون الممثل الحقيقي للسلطان وصاحب السلطة في الحجاز مما أحدث إشكالات عدة سواء للسلطة العثمانية ذاتها أو لإقليم الحجاز في إجماليه ودفع إلى حدوث اضطرابات وتمردات اجتماعية في مدن الإقليم الكبرى خاصة في مكة المكرمة غدتها قوى من هذا الطرف أو ذاك وهو مجال دراستنا هذه.

### فتنة منع بيع الرقيق

كانت أكبر وأخطر تلك التمردات ما وصفته المصادر المحلية المكية آنذاك بفتنة منع بيع الرقيق، والتي أحدثت اضطرابًا كبيرًا في مكة المكرمة أدى إلى عدم استقرار الأوضاع ومعاناة سكان المدينة المقدسة لفترة من الزمن. وكما هو معلوم فإن الإسلام شرع تحرير الأرقاء ورغب في ذلك بأن جعله من القربات وكفارات الذنوب تمشيًا مع مبادئه السامية في المساواة وحسن المعاملة، فكان أن ألزم مالكي الأرقاء بالتعامل الطيب والإنساني مع هؤلاء وإطعامهم وكسوتهم والحفاظ على سلامتهم وترغيبهم في اعتناق الإسلام.

وكان ينظر إلى الاسترقاق في الحجاز في ذلك الوقت إلى أنه أمر طبيعي. وكان معظم الرقيق في الحجاز ممن تم اختطافهم أو شرائهم من إفريقيا إضافة إلى الجركس.

وكان الأرقاء عندما يصلون إلى جدة قادمين من أفريقيا عبر البحر الأحمر، ينتهي بهم المطاف بالبيع إما للحجاج الذين كانوا يعتبرون ذلك نوع من "الاستثمار التجاري" من خلال إعادة بيعهم عند العودة إلى بلدانهم ليعوضوا بذلك ما صرفوه من نفقات في الحج، بل وتحقيق مكاسب إضافية أو لأهالي الإقليم الذين كانوا يشترون الأرقاء لتشغيلهم خدمًا في المنازل أو للعمل في الزراعة والصناعات والحرف اليدوية، إضافة إلى أن بعض الحجازيين كان يعتمد إلى اتخاذ الإناث من الأرقاء خليات. كما كان مشرفو الحرمين الشريفين يخصصون المخصصين من الأرقاء للعمل في الحرمين الشريفين<sup>(٢٨)</sup>.

ولم تكن حياة الرقيق في شبه الجزيرة العربية عمومًا والحجاز على وجه الخصوص بأقصى من حياة العربي العادي، بل أنها كانت أقل عسرًا من حياة رجل القبائل الإفريقي، فلم تكن كما يؤكد أحد الباحثين الغربيين، حياة مهينة، ونظرًا لاعتناق كثير من الرقيق الإسلام فقد كانوا أهلًا للحصول على حريتهم<sup>(٢٩)</sup>.

وفي فترة دراستنا هذه شهدت تجارة الرقيق حظرًا دوليًا نتيجة لتحركات بريطانية في أساسها خاصة بعد صدور قرار بريطاني في عام ١٨١١م يحرم الاتجار في الرقيق وبيعهم وشرائهم. وشكّل موقف بريطانيا من تجارة الرقيق ضغطًا هائلًا على الدولة العثمانية سواء في منطقة البحر الأحمر أو في غيرها من البحار التي كانت تحت السيطرة العثمانية. ولم يكن الموقف البريطاني على شدته ضد تجارة الرقيق سوى أحد آليات فرض الهيمنة البريطانية والسيطرة على البحار الشرقية المؤدية إلى درة التاج البريطاني "الهند"، ونبع من ذلك

(٢٨) Ochsenwald, *op. cit.*, 135.

(٢٩) فتوح عبدالمحسن الخترش، النشاط البريطاني في الخليج العربي تحت شعار مكافحة الرقيق،

مؤتة: جامعة مؤتة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الأول رمضان

١٤١٣هـ، ص ١٤٠.

رغبة بريطانية في الضغط على الحكومة العثمانية؛ التي كانت تسيطر على أهم الممرات المائية في تلك البحار<sup>(٣٠)</sup>.

ومع انتشار أفكار وتوجهات "الحركة الإنسانية" في الدول الأوروبية وبلوغها أوجهاً في القرن التاسع عشر، بادرت بريطانيا إلى الادعاء بحمل لواء التصدي لتجارة الرقيق خارج أوروبا بما في ذلك المنطقة العربية. ولهذا لم تجد الدولة العثمانية بدءاً من ركوب الموجة ومسايرة تلك التوجهات سعياً منها لكسب ود الدول الأوروبية، خاصة بريطانيا، للوقوف بجانبها في الحرب التي كانت تخوضها ضد روسيا في حرب القرم. ولكن تلك الرغبات العثمانية لم تؤثر كثيراً على تجارة الرقيق في إقليم الحجاز على ما كانت عليه من قبل عودة السيادة العثمانية على الإقليم حتى أوائل عام ١٢٧٢هـ/ أواخر ١٨٥٥م، الذي شكّل نقطة تحول مفصلية في القضية إثر محاولة والي الحجاز وقتئذ كامل باشا تنفيذ أوامر الحكومة المركزية في أسطنبول القاضية بمنع استيراد الأرقاء والاتجار<sup>(٣١)</sup>، فيهم اتساقاً مع الموقف الرسمي العثماني الساعي إلى كسب بريطانيا ومداواة للدول الأوروبية<sup>(٣٢)</sup>.

وعلى الرغم من إلغاء هذه التجارة رسمياً من قبل الدولة العثمانية، إلا أنه كان مألوفاً بيع الأرقاء كل صباح في جدة وفي غيرها من المدن الحجازية حتى أن الموظفين العثمانيين وبعض الهنود والأوروبيين كانوا يشترون الأرقاء، وبعضهم كان يتم تصديره إلى سوريا مع قوافل الحج أو بالسفن إلى أسطنبول

(٣٠) الخترش، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٣١) السباعي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٠١.

(٣٢) أحمد جودت باشا، أحداث مكة المكرمة أيام الشريف عبدالمطلب بن غالب، ترجمة صالح السعداوي، عمان: الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد ١٦، العدد الثالث، شعبان ١٤٠٩هـ، ص ١١٣.

بوثائق تحرير مزورة، فقد كان الاسترقاق وتجارة الأرقاء تحظى بتأييد شعبي في الحجاز وبموافقة العلماء<sup>(٣٣)</sup>.

ولكن كان للإجراءات العثمانية دورها في تقليص تجارة الرقيق بصفة عامة، فكما يذكر الشعفي فإن "التناقص النسبي في تجارة الرقيق بين جدة وساحل البحر الأحمر المواجه لها أدى إلى تأثيرات أضرت بجدة كثيراً إذ أبعد عنها الصفقات الكبيرة التي كان يعقدها جالبوا الرقيق في السودان"<sup>(٣٤)</sup>.

بدأت شرارة انتفاضة أهالي مكة المكرمة ضد أمر الحكومة المركزية العثمانية بمنع تجارة الرقيق علناً في ١٨ صفر ١٢٧٢هـ الموافق ٢٩ أكتوبر ١٨٥٥م، عندما استدعى قائمقام مكة المكرمة سليمان أغا العلماء والأشرف وقرأ عليهم الأمر القادم من كامل باشا والي الحجاز والصادر من الدولة العثمانية، والذي ينص على جمع دلالي الرقيق ومنعهم من بيع الرقيق، وكان ذلك يوم الثلاثاء.. وفيما أبدى الحضور طاعتهم ظاهرياً للأمر، إلا أن عدداً منهم أضر في نفسه خلاف ذلك.. ومن هؤلاء الشريف مبارك قائمقام الشريف عبدالمطلب أمير مكة المكرمة، والشيخ جمال شيخ عمر رئيس العلماء في البلدة المقدسة<sup>(٣٥)</sup>.

وفي اليوم التالي توجه الشريف مبارك إلى الطائف لإبلاغ الشريف عبدالمطلب بمضمون الاجتماع، بينما اجتمع الشيخ جمال بشيوخ المحلات التجارية يوم الخميس وأفتاهم بأن منع تجارة الرقيق مخالف للشرع، وأن

(٣٣) Ochsenwald, *op. cit.*, 119.

(٣٤) محمد بن سعيد الشعفي، التجارة الخارجية لمدينة جدة في العهد العثماني ١٨٤٠-١٩١٦م، الرياض، ١٤٢٨هـ، ص ص: ٢٠٧-٢٠٨.

(٣٥) دحلان، مرجع سابق، ص ص: ٣١٧-٣١٨، عبدالله غازي، إفاضة الأتنام بأخبار البلد الحرام (مخطوط) مكة المكرمة، مكتبة جامعة أم القرى، ج ٢ ص ٦٥٠، جودت باشا، مرجع سابق، ص ١٢٢.

الأتراك مشركين لأربعة عشر عرضاً تخالف الشريعة المطهرة، كقولهم عدا ذلك ترك الآذان واستبداله بإطلاق المدافع والسماح بخروج النساء سافرات وإعطائهن الحق في فسخ عقد النكاح، فدمائهم مهدورة وأسر أبنائهم حلال<sup>(٣٦)</sup>. فطلب عدد من طلبة العلم من الشيخ جمال بصفته رئيس العلماء التوجه إلى القاضي لإقناعه بمراجعة كامل باشا ليراجع بدوره الدولة العثمانية في ذلك<sup>(٣٧)</sup>.

وفي الطريق إلى المحكمة انضم إليهم عدد كبير من الناقمين على أمر منع بيع الرقيق، وعندما دخلوا على القاضي هرب منهم ودخل منزله مما زاد هيجان الناس الذين كان بعضهم يحمل أسلحة نارية، وما أن انطلقت الدعوة إلى الجهاد من أحد الأهالي، حتى جاب صداها أصوات البنادق من قبل الفريقين، الأهالي من جهة وبعض الجنود العثمانيين من جهة أخرى.

ومن دار المحكمة انتشر الغليان الشعبي إلى الشوارع حيث كانت أعداد من الثائرين تطوف بالشوارع يقودهم عدد من الأشراف لدعوة الناس للجهاد ضد الجنود العثمانيين، ولم يقف الأمر عند ذلك بل امتد إلى المسجد الحرام حيث دار فيه قتال بين الثائرين والجنود العثمانيين سقط فيه قتلى وجرحى من الجانبين لا تعرف أعدادهم على وجه الدقة، فلم تورد أيًا من المصادر المكية المحلية التي تتحدث عن الحادثة أي أرقام رغم أن أحمد زيني دحلان يصفها "بالكثير". ولما ارتفعت وتيرة الصراع، لجأ بعض الناس إلى الشريف منصور بن يحيى بن سرور الذي سبق وأن نصبه الوالي العثماني أقه باشا قائمقام لمكة المكرمة. فأرسل الشريف منصور منادياً في أسواق مكة لمنع الناس من الفتنة فامتثل الأهالي وعاد السكون مرة أخرى للبلدة المقدسة<sup>(٣٨)</sup>.

(٣٦) جودت باشا، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٣٧) دحلان، مرجع سابق، ص ٣١٧.

(٣٨) دحلان، مرجع سابق، ص ٣١٨.

يذهب بعض المؤرخين العثمانيين مثل أحمد جودت باشا في "تذكرة" ١٢<sup>(٣٩)</sup> إلى القول بأن الشريف عبدالمطلب بن غالب أمير مكة في ذلك الوقت لم يكن مشاركاً فقط في الأحداث التي أعقبت أمر منع الاتجار بالرقيق، بل كان صانعاً أصيلاً لها من منطلق دوافع هي خليط بين الغيرة الإسلامية والمصلحة السياسية، وكان هذا الرأي هو المتداول في أروقة الحكومة العثمانية في أسطنبول حيث كان الباب العالي يتحدث عن عزل الشريف عبدالمطلب وتعيين الشريف محمد ابن عون، والذي كان مقيماً في أسطنبول بعد أن عُزل في وقت سابق من إمارة مكة وللمرة الثانية. ومن أجل معرفة حقيقة الأمر أرسلت الدولة العثمانية مندوباً لها هو الفريق راشد باشا ومعه أمر سلطاني بعزل عبدالمطلب مخول بإبرازه بعد قراءة الساحة السياسية في الحجاز واطلاع والي الحجاز كامل باشا عليه إذا ثبت مشاركة عبدالمطلب في الأحداث، وقد كان الشريف عبدالمطلب على خلاف مع كامل باشا وكذلك كان حال الشريف مع سابقه عزت باشا وأقه باشا. وبحسب ما أورده أحمد جودت باشا فإن مشاركة الشريف عبدالمطلب في إثارة الفتنة كان بسبب أن كبار تجار جدة قد أرسلوا خطاب استفسار إلى علماء مكة المكرمة مؤرخ في ١٣ رجب ١٢٧١هـ الموافق ٣١ مارس ١٨٥٥م بخصوص منع الدولة العثمانية تجارة الرقيق في الحجاز وتأثيره على الأهالي ومدى منافاته للشرع المطهر<sup>(٤٠)</sup>، وهو ما رأى فيه الشريف عبدالمطلب فرصة للضغط على الدولة العثمانية لتحقيق بعض من مآربه.

وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير في علاقة أسطنبول مع الشريف عبدالمطلب قد حدثت قبل أحداث منع بيع الرقيق وهي حادثة وفاة نقيب الأشراف في مكة المكرمة السيد إسحق بن عقيل فقد سبق أن قام الشريف عبدالمطلب بعزل السيد إسحاق من مشيخة السادة وأقام مكانه أخاه عبدالله عقيل

(٣٩) جودت باشا، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٤٠) دحلان، مرجع سابق، ص ٣١٧.



وذلك في عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م. كانت حجة عدم ارتياح الشريف عبدالمطلب للسيد إسحق اتصاله بولاية الحجاز العثمانيين وتقريبهم له كما أن الشريف عبدالمطلب لم ينس الصداقة التي كانت تربط بين السيد إسحق والشريف محمد ابن عون، غريم ومنافس عبدالمطلب على إمارة مكة. وفي وقت لاحق في عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م أرسل الشريف عبدالمطلب الذي كان حينئذ في الطائف بعض جنده من البياشة (وهي قوة تابعة للأمير مكة يتم تجنيدهم من وادي بيشة ومن الرقيق السود المحررين)<sup>(٤١)</sup> للقبض على السيد إسحق في داره بمكة والإتيان به خفية إلى الطائف، وعندما وصل إلى هناك أمعن الشريف في إذلاله حيث طاف به البياشة في أسواق الطائف وهو على حمار وفي هيئة لا تليق به، ثم حبسه بعد ذلك في قلعة ليخرجه منها بعد يومين ميتاً<sup>(٤٢)</sup>.

حملت أسطنبول مسؤولية وفاة السيد إسحق للشريف عبدالمطلب واتهمته بقتله، وكان عبدالمطلب وبحكم سابق تعامله مع الدولة العثمانية، قد أدرك أنها ستشرع في إجراءات عزله، لذا وحفاظاً على مركزه السياسي وسلطته، بادر إلى الإيعاز لمجموعة من كبار تجار الرقيق بجدة ومنهم عبدالله أحمد باصبرين وأحمد بن عثمان وعبدالغفار بن محمد باغفار ويوسف بن أحمد باناجه وأحمد عبدالله باراس وعلي بن عبدالله باعشن وعمر بادرب وأحمد سندي، بتحريير خطاب إلى علماء مكة ومنهم عبدالله بن محمد المرغني وعبدالله بن عقيل ومحمد بن حسن الحبشي وجمال شيخ، يسألونهم إبداء الرأي في أمر الباب العالي الصادر من أسطنبول والقاضي بمنع تجارة الرقيق من الشركس والأحباش والزنوج، والتحرييرات التي وردت من السويس ومصر بشأن وصول أمر إلى محافظ السويس حول إعادة الأرقاء المرسلين من الحجاز، وتم بالفعل إعادة عدد كبير منهم<sup>(٤٣)</sup>.

(٤١) Ochsenwald, *op. cit.*, 158

(٤٢) دحلان، مرجع سابق، ص ٣١٧.

(٤٣) جودت باشا، مرجع سابق، ص ١١٣.

حوى الخطاب الإشارة إلى أن الدولة العثمانية تعتزم تطبيق ما يسمى بـ "التنظيمات الخيرية"، والتي من بين موادها منع تجارة الرقيق، وإلغاء الحدود الشرعية والسماح لـ "أعداء الدين" بإقامة المباني في الأماكن التي يريدونها من جزيرة العرب، وعدم الاعتراض على النساء إذا أبين البقاء عند أزواجهن وآبائهن، وعدم التدخل في زي النساء، وعدم الاعتراض على زواج الكفار من المسلمات. وقد سبب هذا الخطاب قلقاً لدى الأشراف والعلماء في مكة المكرمة، بينما كان الشريف عبدالمطلب أمير مكة يراقب الأوضاع من الطائف ويقودها في اتجاه التصعيد ضد سلطة العثمانيين في الحجاز.

وكان أن اتخذ الغضب الشعبي وسخط العلماء على أمر منع تجارة الرقيق مطية لبلوغ أهداف الشريف عبدالمطلب فاستدعى رئيس العلماء الشيخ جمال من مكة إلى الطائف، وأفهمه بضرورة الاستعداد للتصدي لمنع تطبيق أمر منع تجارة الرقيق في الحجاز بعد أن تم تطبيقه في مناطق أخرى تابعة للدولة العثمانية، كما كلفه بحشد تأييد العلماء لهذا الموقف. نهض الشيخ جمال شيخ بهذه المهمة بنشاط لأنه رأى فيها فرصة لإزالة سوء الفهم الذي شاب العلاقة بينه وبين عبدالمطلب، واستطاع استقطاب عدد من العلماء البارزين وصحبهم إلى الطائف عند الشريف عبدالمطلب وهناك أخذت منهم البيعة للشريف بعد أن انحازوا إلى جانبه وتبنوا موقفه، وأصبحوا جاهزين لتأليب الرأي العام المكي ضد أي تحرك من قبل الدولة العثمانية ممثلة في والي الحجاز لتطبيق أمر منع تجارة الرقيق. ونجحت خطة تعبئة العلماء والأهالي في مكة المكرمة لدرجة أنه لم يمضي يوم على قراءة فرمان القاضي بمنع دلالي الرقيق من هذه التجارة، حتى ثارت ثائرة الشارع بقيادة الأشراف والعلماء ضد ذلك الأمر على النحو الذي تطرقنا إليه آنفاً.

لم يرد الشريف عبدالمطلب لشرارة ثورة أهالي مكة أن تتطفي بعد اندلاعها ونجاحها في كسر سطوة السلطة العثمانية الممثلة في قائمقام مكة والجنود

السلطانية الذين تم التحفظ عليهم سابقاً في القلعة وفي دار الشريف محمد بن عون خوفاً من غضبة الثائرين في مكة المكرمة، وخشية من المآلات الكارثية التي يمكن أن تنجم عن مواجهة مفتوحة بين الأهالي وأولئك الجنود. لهذا عمد الشريف عبدالمطلب إلى توجيه بوصلة نتائج تحركات المجتمع المكي ضد قرار منع الاتجار بالرقيق، إلى الوجهة التي تخدم مراميه ومن بينها تقليص نفوذ الدولة العثمانية في الحجاز وتقوية سلطته، وتصويره للعثمانيين على أنهم مخالفون للقوانين السماوية بينما اعتبر نفسه مدافعاً عن المقدسات<sup>(٤٤)</sup>.

جمع الشريف عبدالمطلب رجال القبائل في الطائف وأقنعهم بضرورة حماية أهالي مكة من أي ضرر أو تحرك انتقامي قد يقوم به والي الحجاز العثماني كامل باشا بسبب ثورتهم ضد أمر منع تجارة الرقيق، إلا أن كامل باشا وعندما سمع باجتماع الشريف مع القبائل، حاول قطع الطريق عليه بأن أرسل إلى أهل مكة يؤمنهم على أنفسهم ويخبرهم بأنه سوف يراجع الحكومة العثمانية في أمر منع بيع الرقيق، لكن أهل مكة لم يطمئنوا إلى ذلك فقد كان الخوف يداخلهم من سطوة الوالي.

في المقابل ولتعزيز موقفه وتكريس شعبيته، أرسل الشريف عبدالمطلب بعض خالصائه إلى مكة ليجمعوا الأهالي وحصر مطالبهم وتزويده بنسخة منها والرفع بنسخة أخرى إلى الوالي والحصول على رد منه، وكانت مطالب الأهالي تتلخص في رفضهم وجود الجنود العثمانيين المرابطين في مكة المكرمة، واستبدالهم بآخرين، والسماح بتجارة الرقيق، وطرد القناصل الإنجليز والفرنسيين من جدة.

(٤٤) ك. سنوك هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة علي عودة الشيوخ، الرياض:

دارة الملك عبدالعزيز، ١٤١٩هـ، ج ١، ص ص: ٢٨٦-٢٨٧.

وبعد وصول محضر الأهالي إلى الوالي كامل باشا عقد مجلساً وافق فيه على جميع المطالب إلا المطلب الخاص بطرد القناصل، باعتبار أن ذلك الأمر صدر قبل ولايته وأن الدولة العثمانية صدقت عليه منذ زمن وهو ما يمنع تنفيذه لذلك المطلب ولكنه سوف يبادر بعرضه على المسؤولين العثمانيين<sup>(٤٥)</sup>.

في تلك الأثناء كان عبدالمطلب قد نجح في حشد نحو ألفي شخص من ذوي زيد والعبادلة وقبيلة بني سفيان تحت قيادة صهره الشريف محسن، وكانوا يرابطون أمام قصره المعروف باسم "ثمار" بالقرب من عرفات، ولكن خلافاً داخلياً أدى إلى تفرق القوة، في الوقت الذي كان فيه الوضع الداخلي في مكة المكرمة مضطرباً للغاية، خاصة بعد أن سمع أهالي مكة بتجمع رجال القبائل على مشارف مكة، إضافة إلى أن الأهالي لم يأمنوا تماماً من ردة فعل السلطة العثمانية إزاء ثورتهم لهذا أغلقت الدكاكين وتقلصت الأنشطة التجارية ترقباً لتطورات الأحداث. وتزامن مع ذلك انتشار خبر قرب وصول الشريف عبدالمطلب إلى مكة ومطالبته بإخراج كافة الجنود العثمانيين من القلاع وترحيلهم إلى جدة قبل وصوله<sup>(٤٦)</sup>.

رأى الوالي كامل باشا في تلك المطالب والتحركات إثارة جديدة للفتنة، بل واعتبرها عصيانياً من عبدالمطلب، الأمر الذي عجل بإعلان فرمان عزله بعد تنسيقه مع الفريق راشد باشا وقراءة فرمان السلطاني القاضي بذلك الذي كان يحمله راشد باشا، وتولية الشريف محمد بن عون على الإمارة وتعيين الشريف عبدالله بن ناصر قائمقام فقراً فرمان يوم الخميس ٣ ربيع الأول ١٢٧٢هـ الموافق ١٢ نوفمبر ١٨٥٥م على كافة الموظفين وأعيان جدة<sup>(٤٧)</sup> في مدينة جدة.

(٤٥) جودت باشا، مرجع سابق، ص ص: ١٢٨-١٢٩.

(٤٦) دحلان، مرجع سابق، ص ٣١٨.

(٤٧) جودت باشا، مرجع سابق، ص ص: ١٣٠-١٣١.

وعند وصول الشريف عبدالمطلب إلى مكة المكرمة جدد مطالبه للجنود النظامية العثمانية بإخلاء القلاع والانضمام إلى العساكر الموجودة في بحرة أو الوقوف على الحياد وعدم معاونة الجنود والقوة القادمة من جدة. وقد استقر رأي الجنود على الحياد شريطة صرف الطعام اللازم لهم، إلا أن أحوالهم المعيشية ساءت كثيراً داخل القلعة، خاصة أن عبدالمطلب لم يكن متحمساً لمساندتهم، بل وقبض على بعض الأشخاص الذين كانوا يساعدونهم وأبعدهم إلى الطائف<sup>(٤٨)</sup>.

وكان راشد باشا في تلك الأثناء قد تحرك من جدة بمواكبة طابورين من العساكر، قاصدا مكة المكرمة بغية قراءة فرمان العزل، ولدى وصولهم بحرة هاجمهم عدد يتراوح ما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ من رجال القبائل يقودهم عدد من الأشراف الموالين للشريف عبدالمطلب، إلا أن الآخرين تراجعوا بعد أن فقدوا عدداً منهم في الهجوم. عززت القوة العثمانية المراقبة في بحرة قواتها تحسباً لأي هجوم آخر يشنه رجال القبائل، وبمؤازرة ذلك تحرك الشريف عبدالله بن ناصر لتفريق رجال القبائل الذين يجمعهم الشريف عبدالمطلب بل والعمل على استمالتهم وقد نجح في ذلك إلى حد كبير من خلال إغداق الأموال والهدايا عليهم. ولما وصل الشريف عبدالله إلى بحرة تمكن بمن جمعهم من رجال القبائل، من صد هجوم من قبل موالين للشريف عبدالمطلب. لم ييأس الشريف عبدالمطلب من محاولات وقف زحف الجنود العثمانيين نحو مكة، فاستجمع قواه واستنفر مناصريه من رجال القبائل وجمع منهم نحو ألفي رجل أعاد بهم الهجوم على القوة العثمانية المراقبة في بحرة، ورغم تمكنهم من قتل وإصابة عدد منهم، إلا أن مصير هذه المحاولة لم يكن بأفضل من سابقتها حيث انهزمت القبائل ورجعت إلى مكة. كما حاول نحو ٢٠٠ رجل من القبائل قطع الطريق

على راشد باشا حينما كان في طريقه من جدة إلى بحرة في موضع يقال له قهوة جردة، إلا أن الجنود الذين كانوا برفقته ردوا الهجوم.

وتكرر الهجوم من قبل رجال القبائل على العساكر العثمانية في ممر بين الجبال الوعرة يسمى قهوة سالم لمنع دخولهم إلى مكة، وكذلك هجوم آخر في مضيق شُغب بالقرب من بحرة<sup>(٤٩)</sup>.

والغريب في الأمر، أن المراسلات بين الشريف عبدالمطلب وراشد باشا لم تنقطع طوال فترة المناوشات والافتتال بين الفريقين. ويبدو أن راشد باشا كان يسعى من وراء تلك المكاتبات إلى تطمين الشريف عبدالمطلب بأنه لن يكون هناك أي تداعيات للأحداث التي وقعت على أهالي مكة، وإعلامه بأنه معزول وأن عليه واجب الطاعة لأوامر الدولة ومصاحبة راشد باشا إلى أسطنبول<sup>(٥٠)</sup>.

وعند تحرك الفرقة العسكرية من بحرة يوم الاثنين ٢٩/٣/١٢٧٢هـ الموافق ٨ ديسمبر ١٨٥٥م متوجهة صوب مكة عزم الشريف عبدالمطلب على ملاقاتها في موضع يعرف بالعلمين، فخرج على رأس قوة من أتباعه ورجال القبائل المواليين له يتراوح عددهم بين الثلاثمائة والخمسمائة رجل، إلا أن عددًا من رجال القبائل تفرقوا عنه قبل الهجوم مما دعا الشريف عبدالمطلب إلى العودة لمكة المكرمة ومنها إلى الطائف.

مهد ذلك الانسحاب لراشد باشا والشريف عبدالله بن ناصر دخول مكة المكرمة وقراءة فرمان العزل وتولية الشريف محمد بن عون، وذلك يوم الخميس ٢/٤/١٢٧٢هـ الموافق ١١/١٢/١٨٥٥م بحضور العلماء والأشراف والأهالي الذين أبدوا طاعتهم وموافقتهم للأوامر السلطانية، وخلال أيام أعيد

(٤٩) جودت باشا، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٥٠) أورد جودت باشا نص خطابين لكل من راشد باشا والشريف عبدالمطلب، ص: ١٣٣-

افتتاح المخافر التي أغلقت أبان الأحداث، إلا أن الأهالي كانوا لازالوا مترددين، لذا كانوا يحملون أسلحتهم حتى صدر أمر يحظر حمل السلاح والتشديد على حظر التجول في أوقات معينة<sup>(٥١)</sup>.

وبذلك أسدل الستار على ثورة الأهالي ضد أمر منع تجارة الرقيق وعادت الأمور إلى ما كانت عليه في مكة المكرمة وهدأت أحوالها. وأما فيما يتعلق بمصير الشريف عبدالمطلب فإنه عندما أدرك أن الأمور تسير في غير ما يريد وبعد خروجه من مكة توجه إلى الطائف بمن بقي معه من القبائل وسمح لهم بأخذ الأمان لأنفسهم من الشريف عبدالله بن ناصر، معلناً عزمه بعد وصوله الطائف التوجه منها إلى أسطنبول عن طريق البر وعند وصوله الطائف، اجتمع لديه بعض من أهالي الطائف زينوا له جمع قبائل الحجاز مثل بني سعد وغامد وزهران وثقيف وبني سفيان، لقتال الشريف عبدالله بن ناصر وإخراجه من مكة المكرمة فوافقهم على ذلك وعدل عن رأيه بالمغادرة إلى دار السلطنة<sup>(٥٢)</sup>. وأثناء تحصنه في الطائف تمكن من هزيمة فرقة عسكرية أرسلت للقبض عليه حيث باغتهم في منطقة الزيمة وقتل منهم نحو سبعة جنود وجرح أكثر من عشرين آخرين بما في ذلك قائد الفرقة مصطفى أغا، كما استولى رجاله على ٩٠ جواداً. وعندما سمع الشريف عبدالله بن ناصر قائمقام الإمارة بالأمر اصطحب عدداً من العساكر واشتبك مع رجال الشريف عبدالمطلب وألحق بهم الهزيمة وقتل عددا منهم واسترد الخيول التي كانوا قد استولوا عليها<sup>(٥٣)</sup>.

وفي جمادى الأولى من سنة ١٢٧٢هـ/يناير ١٨٥٦م، أرسل الشريف عبدالمطلب رجال القبائل المجتمعين عنده إلى مكة بقيادة الشريف الحسين بن منصور الشنبري فهجموا على القوة التي كانت في الأبطح ودارت الاشتباكات

(٥١) جودت باشا، مرجع سابق، ص: ١٣٦-١٣٧.

(٥٢) دحلان، مرجع سابق، ص ٣١٩.

(٥٣) جودت باشا، مرجع سابق، ص: ١٤٥-١٤٦.

بين الفريقين، فعاد الشريف عبدالله بن ناصر الذي كان في مكة لقيادة القوة، واستمرت الاشتباكات بينهما حتى حلول الظلام ليصعد رجال القبائل إلى الجبال حيث تحصنوا فيها. وفي الصباح استؤنفت مرة أخرى الاشتباكات والتي أسفرت عن هزيمة قوة القبائل المؤيدة للشريف عبدالمطلب بعد أن قتل منهم نحو ٦٠ شخصاً وقطعت رؤوسهم، إضافة إلى ١٥٠ جثة تركت مبعثرة بين شعاب الجبل، كما أسر ١٥٠ منهم، فيما قتل عدد من العساكر العثمانية وجرح ١٩ منهم، وقد أخذت الرؤوس المقطوعة إلى مكة المكرمة لعرضها على العامة<sup>(٥٤)</sup>.

ولكن الشريف عبدالمطلب لم يهدأ فسيّر قوة أخرى من القبائل في آخر شهر رجب، قابلهم الشريف عبدالله بن ناصر بقوة مضادة في عرفات وهزمهم. ثم جهز الشريف عبدالمطلب قوة أخرى مكونة من ستة آلاف مقاتل في أوائل شعبان وسار معها بنفسه حيث هاجموا الأبطح. وفي تلك الأثناء تواترت الأنباء بوصول الشريف محمد بن عون إلى جدة<sup>(٥٥)</sup> في الثامن من شعبان ١٢٧٢هـ الموافق ١٣ أبريل ١٨٥٦م مما أشاع الفرح في الأبطح ورفع الروح المعنوية للعساكر العثمانية الذين باشروا القتال في الصباح ضد القبائل وحققوا انتصاراً كبيراً عليها.

وبوصول الشريف محمد بن عون إلى مكة في العاشر من الشهر ذاته، تجهز بالعساكر متوجهاً إلى الطائف وبرفقته عدد كبير من الأشراف، وكان قد أرسل إلى الشريف عبدالمطلب يعطيه الأمان على أن يترك القتال ويسلم نفسه إلا أنه رفض وتحصن بالطائف وأمر أهلها بحمل السلاح، وعندما دنا ابن عون من الطائف التحق كثير من رجال القبائل به يطلبون الأمان، ولما اشتد الحصار على أهل الطائف خرج جماعة منهم وعدد من الأشراف الذين كانوا حول

(٥٤) جودت باشا، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٥٥) دحلان، مرجع سابق، ص ٣١٩.



الشريف عبدالمطلب وأخذوا الأمان لأنفسهم. وصلت القوة إلى المنزل الذي كان يتحصن فيه عبدالمطلب في منطقة المثناة إحدى ضواحي مدينة الطائف آنذاك، وحي من أحيائها في أيامنا هذه. فدخل الجنود إليه وانخرط بعضهم في عمليات سلب ونهب لأمالك عبدالمطلب طالت حتى خاتماً في أصبع زوجته نزع أحد العساكر بعنف فنزع الجلد معه<sup>(٥٦)</sup>. فلم يجد الشريف عبدالمطلب بداً من تسليم نفسه ليعود به الشريف ابن عون إلى مكة ومن هناك أرسل إلى جدة، حيث اصطحبه الفريق راشد باشا وعاد به إلى أسطنبول، وعندما وصل إلى هناك أقام فيها لمدة يومين ثم نفى إلى سالونيك إلى أن عفا عنه السلطان عبدالمجيد الأول (١٨٣٩ - ١٨٦١هـ) بعد أن بعث برسائل إلى الصدر الأعظم مصطفى باشا يطلب فيها السماح له بالسكن في أسطنبول ليعود ويقيم في قصره بأسطنبول<sup>(٥٧)</sup>. وباستقرار الشريف عبدالمطلب في أسطنبول طويت صفحة أحداث وتداعيات ثورة أهالي مكة ضد منع تجارة الرقيق وواحدة من أخطر التمردات الاجتماعية في إقليم الحجاز ضد السلطة العثمانية.

### فتنة "حوا"

التمرد الاجتماعي الآخر الذي أوردته المصادر المكية المحلية ضد الحكم العثماني فهو ما أسمته بفتنة "حوا". وترجع شرارة إشعال الفتنة إلى بداية شهر صفر وتحديداً في السادس منه عام ١٢٨٨هـ الموافق ٢٨ إبريل ١٨٧١م، إلى الرجل الذي اشتهرت باسمه وهو "حوا" حسب ما تذكر المصادر المكية في حين أن وثائق الدولة العثمانية الرسمية تورد اسمه كاملاً مع تحريف بسيط في الاسم الأخير له فهو في تلك الوثائق محمد حواز. و"حوا" هذا كان من عامة الناس ولم تتحدث المصادر سواء المكية المحلية أو العثمانية عن طبيعة مهنته.

(٥٦) جودت باشا، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٥٧) دحلان، مرجع سابق، ص ٣٢٠.

حدث أن اشتبك حوا مع بعض رجال الأمن العثمانيين في سوق المعلاة بمكة المكرمة وعندما تكالب عليه العسكر استجد بالأهالي الذين كانوا في السوق وقتئذ، فأعانوه على العسكر وضربوهم<sup>(٥٨)</sup>. وتضيف مصادر أخرى إلى أن أهالي السوق عندما رأوا عراك "حوا" مع الجنود العثمانيين، انحازوا تلقائياً إلى جانبه وانضموا إلى صفه ضد العسكر حتى بدون أن يستجد هو بهم<sup>(٥٩)</sup>.

وبنفس التلقائية التي اندلعت بها الأحداث، تصاعدت حدتها بوتيرة عالية في سوق المعلاة، واشتدت ثائرة الأهالي ضد الجنود ودخلوا في قتال ضدهم، ولم يتوانى الفريقان في استخدام ما وقع في أيديهم من أنواع الأسلحة في ذلك الصراع، مما أدى إلى إصابة ٩ من رجال الأمن والعساكر العثمانيين، وفقاً للمصادر العثمانية الرسمية<sup>(٦٠)</sup>، وعدد غير معروف من الأهالي.

وتورد المصادر الرسمية العثمانية أسباباً مختلفة للقتال بين الأهالي والجنود كما في الخطاب المرسل من الباب العالي إلى والي الحجاز المؤرخ في شهر ربيع الأول ١٢٨٨هـ/ مايو ١٨٧١م، حيث ترجعها إلى محاولة رجال الأمن العثمانيين القبض على "حوا" المطلوب أمنياً للسلطات العثمانية، واستجد الأخير بالأهالي واستغلال بعض رؤوس الفتنة وأرباب الفساد للحادثة لنشر مفاسدهم وتآليبهم الأهالي ضد جند الدولة مما فاقم الوضع<sup>(٦١)</sup>، في حين أن المصادر المحلية المكية لا تذكر إطلاقاً أسباب مفصلة للحادثة سوى استجد "حوا" بالأهالي واشتباكهم مع الجند العثمانيين كما أوردنا سابقاً.

(٥٨) السباعي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٠٧.

(٥٩) دحلان، مرجع سابق، ص ٣٢٥.

(٦٠) وثيقة رقم ١٨٦٨ رسالة من الباب العالي إلى ولاية الحجاز، ربيع الأول ١٢٨٨هـ، في سهيل

صابان، مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز، مكة المكرمة، مؤسسة الفرقان، ١٤٢٥هـ،

ص ٢٥٥.

(٦١) صابان، مرجع سابق، ص ص: ٢٥٤-٢٥٥.

وفي تطور مثير للحادثة تواصلت حالة الاشتباك التي كانت قائمة بين الأهالي ورجال الأمن العثمانيين في سوق المعلاة إلى أماكن أخرى من مكة المكرمة حيث اشتبك أهالي مكة مع الجنود العثمانيين الموجودين في أسواق عدة من البلدة المقدسة وفي أطرافها<sup>(٦٢)</sup>.

ويبدو أن اشتباك الأهالي مع الجند العثمانيين كان عفويًا دون تخطيط فلم يكن البعض منهم يعرف السبب فيما كان يحدث سوى إنه سمع استغاثة حوا فاشتبك مع الجنود أو مجرد وصول خبر قتال الأهالي في سوق المعلاة مع الجنود العثمانيين إلى الأسواق والأطراف الأخرى لمكة، مما يعكس حالة الاحتقان العامة التي كانت سائدة في ذلك الوقت وأجواء التوتر بين السلطات العثمانية وأهالي مكة المكرمة.

وبعد أن تمددت ساحة المواجهات بين الأهالي والعسكر لتصبح بمساحة أسواق مكة وأطرافها ولتستمر طوال اليوم، ثارت مخاوف والي الحجاز خورشيد باشا من تنامي ثورة الأهالي، وخروج الأحداث عن السيطرة، خاصة وأنها كانت تنتشر بسرعة كبيرة، فكانت أولى خطوات معالجة الوضع اتفاهه مع أمير مكة المكرمة الشريف عبدالله بن محمد بن عبدالمعين على ضرورة استخدام القوة. فخرج الأمير في مجموعة من عسكره إلى الأسواق التي كانت تشهد الاشتباكات، وقام بعزلها عن بعضها البعض، كما عزلها عن بقية أماكن الاشتباكات الأخرى في أطراف المدينة المقدسة، فأدى ذلك إلى تهدئة الأوضاع وتسكين الفتنة وإخمادها<sup>(٦٣)</sup>.

ولكن خورشيد باشا لم يكن مطمئنًا إلى ما يمكن أن تؤدي إليه الأحداث، لذلك، وتحسبًا لأي مستجدات قد تحدث، شرع في اتخاذ إجراءات احترازية ومن

(٦٢) دحلان، مرجع سابق، ص ٣٢٥.

(٦٣) المرجع السابق.

أبرزها إحضاره كتيبة من الكتيبتين العسكريتين العثمانيتين الموجودتين في مدينة الطائف إلى مكة المكرمة لمواجهة أي احتمالات قد تنشأ نتيجة تطور الأحداث، خاصة أنه كان لديه قناعة وهي أن تلك الحادثة البسيطة ما كان لها أن تتطور وتأخذ ذلك المنحى من التصعيد، لولا استعداد الناس للتقاضي، وميولهم العفوية للانخراط في أي عمل يستهدف زعزعة سلطة العثمانيين في الحجاز، وقد نقل ذلك إلى مقام الباب العالي في أسطنبول<sup>(٦٤)</sup>.

كانت تفسيرات الباب العالي للأحداث وردود فعله تجاهها متوافقة كلية مع رؤية الوالي خورشيد باشا وهي أن هناك من يستغل مثل هذه الحوادث خاصة من "أرباب السوابق" لتعبئة الناس وإثارتهم ضد الدولة.. ولهذا شددت أسطنبول على ضرورة تقصي أسباب الحادثة وتشريح مفاصلها واستخلاص عبرها، واتخاذ إجراءات حازمة ضد المشاركين فيها من الأهالي بما يضمن تأديبهم وردع غيرهم عن القيام بمثل تلك الأعمال مستقبلاً، وحثت كل من أمير مكة المكرمة والوالي الحجاز العثماني بضرورة التنسيق والعمل سوياً لإجراء التحقيقات اللازمة لكشف حقيقة الحادثة والوصول إلى كنهها وتحديد رؤوس الفتنة ومثيريها<sup>(٦٥)</sup>.

وبعد أن تمكن أمير مكة المكرمة الشريف عبدالله من تهدئة الأوضاع وتسكين الفتنة، كما ذكرنا آنفاً، عقد في اليوم التالي للحادثة مباشرة مجلس شورى الولاية برئاسة الأمير وكامل أعضاء المجلس وهم والي الحجاز وأركان الولاية وبعض الأشراف والسادات وعلماء البلدة المقدسة. انتهى المجلس إلى إصدار أحكاماً بتأديب بعض المشاركين في الأحداث، ونفى البعض الآخر خارج مكة المكرمة مدداً متفاوتة وذلك حسب مشاركة كل منهم في الأحداث<sup>(٦٦)</sup>.

(٦٤) صابان، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

(٦٥) المرجع السابق.

(٦٦) دحلان، مرجع سابق، ص ٣٢٥.

لا توضح المصادر المكية المحلية تفاصيل أعداد من شملتهم هذه الأحكام. في حين يوضح خطاب الباب العالي المرسل إلى إمارة مكة المكرمة وولاية الحجاز المؤرخ في ٢٣ جمادى الأولى عام ١٢٨٨هـ الموافق ٩ أغسطس ١٨٧١م أعدادًا تفصيلية للمشاركين ومدد محكوميتهم وطبيعتها دون ذكر لأسماء عدا "حوا" وأخوه وشخص ثالث.

فحسب الخطاب فقد تقرر حبس خمسة أشخاص بالسجن والأعمال الشاقة ثلاث سنوات يقضونها في مدينة جدة. أما البقية المتبقية من المحكومين وعددهم ثلاثة وأربعون شخصًا وممن حكم عليهم بأكثر من ثلاث سنوات فيتم نفيهم إلى جزيرة رودوس في البحر الأبيض المتوسط وغيرها من الأماكن ويتم اقتيادهم بقوة عسكرية. وأما رؤوس الفتنة كما تصفهم الوثيقة وهم محمد حواز وأخوه إبراهيم سعد السقا، وحمدان مقباح فقد تقرر إعدامهم في جدة تطبيقًا للمادة الخامسة والخمسين من القانون وبموافقة السلطان العثماني<sup>(٦٧)</sup>.

والخلاصة أنه لا يمكن النظر إلى تجاوب الأهالي ومشاركتهم في فتنة حوا بمعزل عما كان سائدًا من معاناة أهالي مكة المكرمة وعدم ارتياحهم نتيجة لأوضاع الحكم العثماني في الحجاز خاصة فيما يتعلق بالخلافات المستمرة بين أمير مكة ووالي الحجاز، والعلاقات المتوترة بينهما في غالب الأحيان والتي تصل في بعض الأوقات إلى العدائية.

كما تعد فتنة "حوا" في بعض جوانبها، تعبيرًا عن انزعاج أهالي مكة المكرمة وعدم رضاهم عن سياسة الدولة العثمانية المتمثل في ازدواجيتها في توزيع السلطات والصلاحيات بين الأمير والوالي، مما جعلهما في حالة صراع مستمر بحثًا عن الاستمرارية في المناصب من خلال السعي وراء كسب رضا

(٦٧) صابان، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

الدولة، انعكس ذلك على حياة الناس ومعاشهم واستقرار الأوضاع العامة في مكة المكرمة بخاصة وولاية الحجاز عامة.

إضافة إلى أن الدولة العثمانية كانت تتعاضى في كثير من الأحيان عن تجبر وسطوة بعض أمراء مكة المكرمة وولاياتها، رغم ما كان يصلها من شكاوى في ذلك الشأن من قبل الأهالي، بل إن أغلب الشكاوى التي كانت ترد الحكومة في أسطنبول من قبل الأهالي كانت تُرد إلى أمير مكة المكرمة ليفصل فيها بما شاء من شرع أو هوى، ولا معقب لحكمه، والويل كل الويل لمن شكاً<sup>(٦٨)</sup>. وهكذا حال زاد الطين بله حيث أصبحت الحالة العامة في مكة المكرمة خاصة وإقليم الحجاز عموماً أشبه ببرميل بارود عرضة للانفجار في وجه السيطرة العثمانية حالما تقترب منه شرارة. ولهذا فأحداث فتنة "حوا" وما سبقها من أحداث مثل ثورة الأهالي على منع بيع الرقيق ومقتل الأجانب في جدة في عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م الذي استفاضت دراسات عدة في الحديث عنه<sup>(٦٩)</sup>، وما لحقها من أحداث إنما كانت تجسيداً حياً للواقع القابل للاشتعال الذي كان سائداً في مكة المكرمة والحجاز وقتئذ.

### ثورة القبوري

وثالث التمردات الاجتماعية التي شهدتها مكة المكرمة إبان فترة الحكم العثماني الثاني للحجاز في دراستنا هذه ما أطلقت عليه المصادر المكية المحلية مسمى "ثورة القبوري" التي اندلعت في شهر شوال من عام ١٣٢٦هـ الموافق أكتوبر ١٩٠٨م حين ثار بعض أهالي مكة المكرمة ضد قرار السلطات العثمانية باستيفاء ضريبة من أهل الموتى لدفن موتاهم في مقبرة المعلاة تصرف على إصلاح وتعمير وصيانة القبور.

(٦٨) إبراهيم رفعت باشا، مرآة الحرمين، بيروت: دار المعرفة، ج ١، ص ٦٤.

(٦٩) Ochsenwald, *op. cit.*, pp: 143-151.

هذا وقد تباينت المصادر التاريخية المختلفة سواء المكية أو العثمانية بشأن حيثيات فرض تلك الضريبة، ففي حين تشير بعض تلك المصادر إلى أن رجال الدستور من العثمانيين والذين كانوا يديرون شؤون السلطة في أسطنبول قرروا استيفاء ضريبة خاصة على دفن الموتى قدرها خمسة ريالات تُحصّل من أهل الموتى بهدف صيانة وإصلاح القبور، وتم إبلاغ السلطات العثمانية في مكة المكرمة بتلك التعليمات، ولهذا وعندما أُستدعي شيخ القبوريين المدعو أحمد القبوري لإبلاغه بالأمر، استنكر الضريبة وخرج من دار الحكومة في منطقة الحميدية في أحياء مكة المكرمة القريبة من الحرم المكي الشريف، وخطب في الناس بصورة استتارت مشاعرهم، فهاجوا وطالبوا بالجهاد ضد العثمانيين. ثم تداعت الأحداث بحيث خرج الناس من حارات مكة المكرمة بأسلحتهم وهم ينادون بالقتال ضد السلطة العثمانية وإخراجها من أرض الحجاز، واشتبكوا مع الجنود العثمانيين في عدة مواقع من أسواق البلدة المقدسة نتج عنها مقتل وجرح أعداد كبيرة من الفريقين قبل أن يتم إخماد حالة الهيجان من قبل والي الحجاز وبمساعدة بعض الأشراف<sup>(٧٠)</sup>.

فيما تورد مصادر أخرى رواية أخرى مختلفة عن أسباب اندلاع التمرد وهيجان الأهالي، وهي أن السلطات العثمانية في الحجاز أمرت أحمد القبوري شيخ القبوريين تعمير السور المحيط بمقابر المعلاة، المقابر المعروفة في وسط مكة المكرمة، لمنع تسرب الروائح الكريهة التي يتسبب بها رواد المقاهي المجاورة للمقابر باستخدامهم جوانب المقابر كمراحيض، إضافة إلى تعميده ضرورة تعمير القبور المهذمة وصيانتها. وعندما أبدى القبوري عدم قدرته على تنفيذ ذلك متحججاً بفقره، ذكّرت تلك السلطات بما كان يقبضه من أهل الأموات من أموال لإتمام عملية الدفن، وأن تلك الأموال كانت كافية لإجراء التعميرات

(٧٠) السباعي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٣١.

وعمليات الصيانة المطلوبة. ولم يقف الأمر عند ذلك، بل وصل بهم الأمر إلى تهديد القبوري بأنه إذا لم يقيم بذلك فهناك بديل جاهز له مستعد للقيام بذلك، وهو تعمير أسوار المقابر وما تهدم منها مقابل ما يتعاطاه من أهل الموتى<sup>(٧١)</sup>.

وكان القبوري يأخذ على حفر قبر الميت مبالغ غير محددة دون أن يعارضه أحد، وخلال موسم الحج كان يزيد على الحجاج ما يأخذه مقابل حفر القبور، إلا أنه وبعد أمر السلطات العثمانية له بتعمير السور وإصلاح القبور المهدمة، رفع أجر ما كان يأخذه مقابل حفر القبور، مما شق على الناس وخاصة الفقراء الذين لم يكن بمقدورهم دفع تلك المبالغ. فشاع بين الناس أن الحكومة العثمانية قننت للقبوري أخذ مبلغ خمسة ريالات مجبديّة عن كل جنازة تدفن في مقابر المعلاة، يخصص منها أربعة ريالات في عمارة القبور ويأخذ هو ريثالاً لنفسه<sup>(٧٢)</sup>.

استمر الحال على تلك الصورة، إلى أن أحضرت في أحد الأيام جنازة رجل فقير من التكرور إلى مقابر المعلاة، فطلب القبوري من ذوي المتوفى ما اعتاد طلبه عند حفر القبر معللاً ذلك بأنه مجبور على تحصيله، فامتنع ذوو المتوفى عن الدفع ف وقعت مشادة تطورت إلى اشتباك بالأيدي، فاتجه أهل المتوفى إلى الحميدية مقر الوالي العثماني في الحجاز، وهناك انضم لهم عدد كبير من الناقمين على قرار أخذ خمسة ريالات عن كل جنازة، وساروا في طريقهم إلى مقر إقامة الوالي وهم يرددون: (باطل.. باطل). إلا أن الوالي وكان حينها كاظم باشا أنكر أن يكون قد أمر بأخذ ضريبة على الدفن في القبور، ويبدو أن رده لم يفتنع بعض ممن تجمعوا عنده، فهجموا على دائرة الحكومة وبعض المواقع العسكرية، وتبادلوا إطلاق نار ورمي بالرصاص وسقط جراء

(٧١) عبدالله غازي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٥٣.

(٧٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٥٤.



ذلك عدد من القتلى والجرحى في صفوف الأهالي والعساكر العثمانية<sup>(٧٣)</sup>، وكان لتدخل بعض الأشراف ووكيل الإمارة الشريف محمد بن أحمد العبدلي، تأثير في وأد التمرد قبل أن يتطور إلى ما هو أسوأ فلم تستمر حالة الاشتباكات سوى ساعات معدودة، عادت بعدها الأمور في مكة المكرمة إلى وتيرتها الهادئة<sup>(٧٤)</sup>.

ولاحقاً، وبعد عدة أيام عمدت السلطات العثمانية إلى إلقاء القبض على أحمد القبوري شيخ القبوريين ونحو عشرين من أعوانه، كما قبضت على محمد علي بن عبدالواحد الذي كان كاتباً للشريف عون، ونفت المقبوض عليهم إلى أسطنبول، وهناك توفي محمد علي بن عبدالواحد، فيما أعيد الباقيون إلى المحاكمة في بيروت ليطلق سراحهم لاحقاً ومن ثم رجعوا إلى مكة المكرمة بعد عام من الأحداث<sup>(٧٥)</sup>.

يبدو لنا أن ثورة القبوري إنما هي إحدى الشواهد التي تدلل على عدم رضا أهالي مكة المكرمة عن مبادئ الدستوريين، والتي عادت إلى الظهور في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م كنتيجة لنضال مجموعة "تركيا الفتاة"، حيث أجبر السلطان عبدالحميد الثاني على إعادة العمل بدستور عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م لتدخل الدولة العثمانية حقبة التجربة "الدستورية الثانية"، ولتمسك "جمعية الاتحاد والترقي" بمفاصل السلطة في الدولة.

وفي تقرير له لحكومته في لندن أرجع القنصل البريطاني موناهان (Monahan) مظاهرات الاحتجاج والاشتباكات التي حدثت بسبب ضريبة دفن الموتى إلى أنها: "تعبير عن الاحتجاج على جمعية الاتحاد في مكة تلك الهيئة

(٧٣) المرجع السابق، ج ٢، ص: ٦٥٤-٦٥٥.

(٧٤) السباعي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٣١.

(٧٥) عبدالله غازي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٥٦.

الدستورية الجديدة الدائبة على التدخل في الشؤون الحكومية<sup>٧٦</sup> ولم تكن في ظننا معارضة أهالي مكة المكرمة لمبادئ الدستوريين سوى جزء مما أسماه الباحث التركي حسن قاياي بظهور حزب معارضة عربي برز في أقل من عام ونصف العام بعد إعلان الدستور في الأقاليم العربية وتحولت أعداد متزايدة من المدن العربية إلى اتخاذ مواقف معادية لجمعية الاتحاد والترقي الجماعة الكبرى في تركيا الفتاة<sup>(٧٧)</sup>.

وقد أدت عملية استعادة الدستور إلى إعادة إشعال نار التنافس بين القصر السلطاني والباب العالي، وهو تنافس كانت كفته ترجح لغير صالح القصر، حيث أنه ورغم إبقاء السلطان عبدالحميد الثاني على كرسي الحكم إلا أن الثورة قيدت صلاحياته كثيراً وانعكس ذلك على عدم استقرار الأقاليم التابعة للدولة، وفي مقدمتها الحجاز، حيث اعتمدت حكومات الفترة الدستورية الثانية أسلوب إلزام الأعيان المحليين بتبني سياساتها المركزية دون التخلي عن التعاون معهم ومساومتهم<sup>(٧٨)</sup>.

وكان قد سبق أن قام الوالي العثماني أحمد راتب باشا وأمير مكة الشريف علي بن عبدالله بن محمد عون بحجب أخبار ثورة ١٩٠٨م في أسطنبول عن سكان الحجاز أياماً، حتى أن الشريف أمر بجلد كل من يتحدث عن الدستور ولقى في ذلك تأييد الوالي. إلا أن الأنباء وصلت إلى أهالي مكة المكرمة بأن الحكومة العثمانية الجديدة عزلت الوالي، فاقتمت الجماهير من أنصار الدستور مقر إقامته الصيفي في الطائف وذلك في ٢٤ رجب ١٣٢٦هـ الموافق ٢١ أغسطس ١٩٠٨م نقل بعدها إلى مدينة جدة. وكانت الحكومة الجديدة قد صادرت

(٧٦) موناهان الى لوثر (جدة، ١٨ نوفمبر ١٩٠٨م) في، حسن قاياي، الحركة القومية العربية بعيون

عثمانية (١٩٠٨-١٩١٨م)، ترجمة فاضل جتكر، دمشق: قديم للنشر، ٢٠٠٣م، ص ١٠٨.

(٧٧) قاياي، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٧٨) المرجع السابق، ص ٢١٣.

أملاك وأموال الوالي وكلفت مجموعة من الضباط العثمانيين في جدة بسجنه. كما قامت الحكومة بعزل محافظ المدينة المنورة عثمان باشا لمعارضته العمل بالدستور العثماني، واستبدلته بالمشير عبدالله باشا<sup>(٧٩)</sup>. وأعقب ذلك عزلها أمير مكة المكرمة الشريف علي بن عبدالله بن عون في ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م بعد ثلاث سنوات قضاها في منصب الإمارة وذلك بحجة معارضته للدستور<sup>(٨٠)</sup>.

نتج عن تلك السلسلة من التغييرات في أعلى المناصب الإدارية المدنية بالحجاز، خلل في توازن المصالح بين شاغلي المناصب ومفاضة الوضع السياسي القلق داخل الأقليم<sup>(٨١)</sup>. وتجسدت قمة عدم الاستقرار السياسي في اتهام الاتحاديين لأمير مكة المكرمة الشريف علي بالتباطؤ في إعلان الدستور ومساعدة ثورة القبوري مما أدى إلى تنحيته له بموجب ذلك، وتعيينهم للشريف عبدالإله بن محمد بن عبدالمعين بن عون أميراً لمكة المكرمة في ٢٨ رمضان ١٣٢٦هـ الموافق ٢٤ أكتوبر ١٩٠٨م، غير أنه توفي في أسطنبول قبل سفره إلى الحجاز، فاختار الاتحاديون الشريف الحسين بن علي ليكون أميراً لمكة المكرمة. وقيل أن الذي اختاره هو السلطان عبدالحميد الثاني بنفسه، وقيل أن الحسين كان المرشح المفضل من قبل البريطانيين والذين مارسوا تأثيرهم من خلال الصدر الأعظم كامل باشا الموالي لهم، فوصل الحسين إلى مكة المكرمة في ٢٩ ذو القعدة من عام ١٣٢٦هـ الموافق ٢٤ ديسمبر ١٩٠٨م<sup>(٨٢)</sup>. وقد كان الشريف الحسين كما تذكر بعض المصادر المكية لا يميل هو الآخر، إلى فكرة الدستور ولا يعترف بمبادئه، ولهذا ومنذ بدء وصوله إلى مكة المكرمة انخرط

(٧٩) تقارير القناصل البريطانيين حسين وديفي هوامش ٥ و ٦ و ٧ صفحة ٣٢٥ من كتاب حسن

قايالي، مرجع سابق. السباعي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٣٠.

(٨٠) جارشلبي، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(٨١) قايالي، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(٨٢) المرجع السابق، ص ٢١٧.

في نشاط دعوي ضد الحكم الدستوري دون أن يؤلب الاتحاديين على نفسه حتى قويت شوكته للدرجة التي أعلن فيها الثورة في عام ١٣٣٤هـ/١٩١٦م وليحارب في صفوف الإنجليز والحلفاء في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية سعيًا وراء استقلال الحجاز<sup>(٨٣)</sup>.

### الخاتمة

شكلت التغييرات التي أحدثتها الدولة العثمانية في طبيعة علاقتها مع إقليم الحجاز حينما حولته إلى ولاية عثمانية بحتة في فترة الحكم العثماني الثاني بدءًا من عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م نقطة تحول جوهرية في منظور أهالي الحجاز بعامة ومكة المكرمة بخاصة تجاه العثمانيين. وقد سعى الباحث طوال فصول البحث إلى إيضاح أن تلك التغييرات العثمانية كان مردها أمران اثنان هما: الرغبة العثمانية الداخلية في إصلاح أجهزة الدولة وإعادة الروح لها بعد أن أصابها الترهل واستشرى في كل مفاصلها الفساد، وذلك من خلال ما عُرف بعهد "الإصلاحات والتنظيمات الخيرية". والعامل الثاني كان أساسه الأحداث والتحويلات التي شهدتها إقليم الحجاز، وذلك باستيلاء الدولة السعودية الأولى عليه ثم استئثار محمد علي باشا حاكم مصر على الإقليم وضم الأولى للحجاز لحكمها والثاني اعتباره للإقليم أحد أهم أضلاع مملكته التي كان يسعى إلى إقامتها وقلبها مصر. وكان ذلك كله يعني ليس فقط إبعاد العثمانيين عن حكم الحجاز بل وسلبهم أحد أهم مقومات شرعيتهم كدولة إسلامية كبرى وكحامية وراعية للمقدسات الإسلامية بوجود مكة المكرمة والمدينة المنورة ضمن أملكها.

(٨٣) السباعي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٣١.

ولكن العثمانيين وفي غمرة رغبتهم إعادة الهيئة للحكومة المركزية وسيطرتها على مجريات الأحداث في أقاليم وولايات الدولة بإصدارهم قانون الولاية ٧ جمادى الأولى ١٢٨١هـ الموافق ٨ أكتوبر ١٨٦٤م زرعوا في إقليم الحجاز كما في غيره من الولايات بذور التمرد والمعارضة للإجراءات العثمانية، ففي الحجاز كانت مظاهر تحويل الإقليم إلى ولاية عثمانية كاملة وتعيين موظف عثماني رفيع برتبة والي قد خلق نوعاً من الازدواجية في إدارة الإقليم ما بين أمير مكة من الأشراف وبين السلطة العثمانية المتمثلة في الوالي وموظفيه. وقد نتج عن ذلك سعي كل منهما إلى التأثير على الأهالي والسيطرة على شؤون الإقليم لسلب الآخر بعضاً من صلاحياته وسلطاته، وهو ما تحول إلى عدائية في طبيعة العلاقة بين الاثنين انعكست بشكل واضح في عدم استقرار الأمن في الإقليم واضطراب أحوال الأهالي.

وكون مكة المكرمة هي العاصمة الإدارية لإقليم الحجاز سواء بالنسبة للأمير كتقليد قديم منذ بدء حكم الأشراف للحجاز أو للوالي العثماني في تلك الفترة على وجه الخصوص، فقد شهدت كل أنواع الصراعات والتجاذبات والنزاعات ما بين الاثنين شارك فيها أهالي المدينة المقدسة ضد السلطة العثمانية.

كانت حالة الاحتقان والتوتر بين الأهالي تتخذ أشكالاً عدة غير أنها جميعها مثلت تمردات اجتماعية بكل معنى الكلمة ضد السلطة العثمانية، وهو ما أدى إلى استثمار أمير مكة لتلك التمردات في محاولة منه التأثير على سلطة الوالي العثماني وإعادة الأمور إلى وضعها السابق كما في فترة الحكم العثماني الأول للإقليم، حين كانت السلطة متركزة كلية في يد أمير مكة بموافقة الحكومة العثمانية المركزية.

في بعض تلك التمردات التي أشرنا لها ظهر جلياً دور وتأثير واستثمار أمير مكة المكرمة كما في تمرد الأهالي ضد قرار منع بيع الرقيق، حيث ظهر بكل وضوح دور الشريف عبدالمطلب بن غالب في تأجيج الغضبة الشعبية من قرار الحكومة العثمانية بمنع تجارة الرقيق في إقليم الحجاز الذي كان أمراً طبيعياً لتأثير وضغوطات بريطانيا كما وضحنا سابقاً. ولم يكن هدف عبدالمطلب هو مناصرة الأهالي أو الحفاظ على مصالحهم التجارية والخاصة بقدر ما كان سعيًا منه إلى إبطال النفوذ العثماني في الإقليم. ولعل في مناداة أهالي مكة المكرمة للجهد ضد العثمانيين خير دليل على ذلك فكيف يعقل أن يطالب المسلمون رعايا الدولة الإسلامية بالجهد ضدها إلا أن تكون قد تحولت عن العمل بالشرعية والبعد عن تعاليم الدين. وهو ما لم يحدث في حالة الدولة العثمانية التي كانت تعلن دائماً أنها دولة إسلامية سنية كبرى، ويكرر حكامها اعتزازهم ورعايتهم واهتمامهم بشؤون الحرمين الشريفين. ولكن ولأن لأمير مكة رغبة في استعادة سلطانه وصلاحياته أجد حالة الاحتقان الشعبية وتأليب الأهالي واستثمر علاقاته مع علماء البلدة المقدسة لقيادة الأهالي إلى التمرد والمطالبة بجهد العثمانيين وإخراجهم من أرض الحرمين، كما تردد ذلك في هتافاتهم وصيحاتهم إبان التمرد الذي تحدثنا عنه سابقاً وبالتفصيل، وربط ذلك بتأثير القوى المسيحية مثل بريطانيا على الدولة العثمانية ومسايرة الأخيرة لغير المسلمين ضد الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

كما أن التمردين الآخرين وهما تمرد فتنة حوا وثورة القبوري يوضحان بجلاء أن حالة الاحتقان التي خلقتها التغييرات العثمانية في إدارة إقليم الحجاز هي المحرك الأساسي للثورة ضد النفوذ والسلطة العثمانية. فكل التمردين لم يكونا لأسباب جوهرية أو ذات قيمة كما أن المشاركين فيهما والمسببين لهما لم يكونا من أقطاب السياسة أو أعيان مكة بل كانا رجلين عاديين من عامة الناس الأول هو محمد حوا والآخر كان أحمد القبوري وهما لا يمثلان وزناً سياسياً أو

جماهيرياً كبيراً، ولكن ولأن حالة الاحتقان الشعبية في ذروتها فكان أن تحولت استغاثة حوا والقبوري بالأهالي ضد الجنود العثمانيين إلى تمردات هددت السلطة العثمانية وأدت إلى حالة فوضى وتسببت بقتل عدد غير قليل من الجنود ومن الأهالي. وكما وضحنا من خلال ثنايا سطور الدراسة أن المصادر التاريخية المكية المحلية وصفت ردود فعل الأهالي في تمردي حوا والقبوري بالعفوية حتى أن بعضهم شارك دون حتى أن يدري أسباب المواجهة مع الجنود العثمانيين.

وبقدر ما كانت الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية في بداية عودة الحجاز لحكمها في عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م مساهمة في خلق حالة احتقان وجو توتر عام، بقدر ما ساهمت الأحداث التي شهدتها العاصمة العثمانية أستانبول في زرع بذور روح استقلالية بين أشرف الحجاز خاصة مع عصر التنظيمات الخيرية ثم في عهد الدستوريين والاتحاديين.

فمكة المكرمة مثلها مثل بقية الأقاليم العربية رأت في تلك التغيرات ارتباطاً عثمانياً أكبر بالغرب وإعطاء حرية ومساواة أكثر لرعايا تلك الدول، كما للأقليات غير المسلمة في الأراضي العثمانية مقابل إضعاف الهوية العربية في كثير من الأقاليم العربية للدولة، وذلك في عرف وفهم ساستها وأهلها سلب للهوية الذاتية لها ولإقليم الحجاز، خاصة بعد سياسة التتريك التي اتبعتها الاتحاديون وبدأت حتى في إجبار الأهالي على إدخال أبنائهم للمدارس الرشدية، فكانت أن تنامت الروح الاستقلالية داخل الإقليم بعامه، ومكة المكرمة بخاصة، وتزايدت يوماً بعد آخر حتى خرجت للعلن في إعلان الشريف الحسين بن علي الثورة على العثمانيين في عام ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م وانضمامه للحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وهو ما كان إعلاناً بخروج ليس الحجاز فقط من يد السلطة العثمانية بل وأقاليم المشرق العربي بأكمله.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

الدولة العثمانية (د.ت.). سالنامه ولاية الحجاز لأعوام ١٣٠٣هـ-١٣٠٩هـ، مكتبة الحرم المكي، مكة المكرمة.

أوغلي، أكمل الدين إحسان (١٩٩٩م) الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة والفنون: أسطنبول.

جارشلي، إسماعيل حقي (٢٠٠٣م) إشراف مكة المكرمة وأمراءها في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد، الدار العربية للموسوعات: بيروت.

الجميل، سيار (١٩٨٩م) العثمانيون وتكوين العرب الحديث، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

جودت باشا، أحمد (١٤٠٩هـ) أحداث مكة المكرمة أيام الشريف عبدالمطلب بن غالب، ترجمة صالح السعداوي، عمان: الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد ١٦، العدد الثالث، شعبان.

الخرش، فتوح عبدالمحسن (١٤١٣هـ) النشاط البريطاني في الخليج العربي تحت شعار مكافحة الرقيق، مؤتة: جامعة مؤتة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الأول، رمضان.

دحلان، أحمد زيني (١٣٠٥هـ) خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، المطبعة الخيرية: القاهرة.

رضوان، نبيل عبدالحكي (١٤٠٣هـ) الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس (١٢٨٦-١٣٢٦هـ/١٨٦٩-١٩٠٨م)، جدة: تهامة.

رفعت، إبراهيم (د.ت.) مرأة الحرمين، دار المعرفة: بيروت.

الروقي، عائض بن خزام (١٣١٤هـ) حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

السباعي، أحمد (١٤١٩هـ) تاريخ مكة، دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، دار الملك عبدالعزيز: الرياض.

الشعفي، محمد بن سعيد (١٤٢٨هـ) التجارة الخارجية لمدينة جدة في العهد العثماني ١٨٤٠-١٩١٦م، الرياض.



صابان، سهيل (١٤٢٥هـ) مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز في الفترة من ١٢٨٣هـ إلى ١٢٩١هـ، مؤسسة الفرقان: مكة المكرمة.

صادق، محمد (١٩٩٩م) الرحلات الحجازية، تحرير محمد همام فكري، بدر للنشر: بيروت. عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن (١٩٨٢م) وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي، الدوحة: دار المتنبّي للنشر.

غازي، عبدالله محمد (د.ت.) إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام، مخطوط بمكتبة جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الغنام، سليمان محمد (١٤٠٠هـ) قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية، جدة: تهامة.

فريد، محمد (١٩٨١م) تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس: بيروت.

قايالي، حسن (٢٠٠٣م) الحركة القومية العربية بعيون عثمانية (١٩٠٨-١٩١٨م)، ترجمة فاضل جنكر، دمشق: قدس للنشر والتوزيع.

المعبدى، مبارك محمد (١٤١٣هـ) النشاط التجاري لميناء جدة خلال الحكم العثماني الثاني (١٨٤٠-١٩١٦م/ ١٢٥٦-١٣٣٥هـ)، جدة: النادي الأدبي الثقافي.

النهر والي، قطب الدين (١٣٠٥هـ) الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، على هامش خلاصة الكلام، المطبعة الخيرية: القاهرة.

هورخرونيه، سنوك (١٤١٩هـ) صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة علي عودة الشيوخ، دار الملك عبدالعزيز: الرياض.

الهيبة، محمد الحبيب (١٩٩٤م) التاريخ والمؤرخون بمكة من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر الهجري، مؤسسة الفرقان: مكة المكرمة.

### ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Al-Amr, Saleh Muhammad (1978) *The Hijaz Under Ottoman Rule 1869-1914: Ottoman Vali, The Sharif of Mecca, and the Growth of British Influence*, Riyadh University Publication.
- Ochsenwald, William (1984) *Religion, Society and the State in Arabia. The Hijaz Under Ottoman Control, 1840-1908*, Ohio State University Press: Columbus.
- Shaw, Stanford J. (1976) *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, Cambridge University Press: Cambridge.

## **The Social Uprisings in Makkah During the Second Ottoman Rule**

**Abdulrahman Saad Alorabi**

*History Dept., Faculty of Arts and Humanities,  
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia*

*Abstract.* The study looks deep into the social uprising in Makkah Almokaramah during the second Ottoman rule of Hejaz, 1256-1334 A.H./1840-1916 A.D. from the perception of the local historical sources, which mostly coincided with the events.

The study focuses on the causes led to the uprisings and their results on the political and social life in Makkah itself and on the political and social life of the Hejaz region in general. This period of time have witnessed a major administrative changes by the Ottoman central government in Istanbul, where the government changed the statue of the Hejaz from a semi-independent region into a completely controlled Ottoman region like other regions of the empire.

That change led to a major conflict between the Ottoman governor (Vali) and the Shareef of Makkah. Both the governor and the Shareef tried to use the situation by provoking the inhabitants of Makkah against either the Shareefiat or the Ottoman government.

The study examines in depth the three major social uprisings in Makkah during that period, the "Slave Prohibition" 1272 A.H./ 1855 A.D. and the "Hawa Uprising" 1288 A.H./ 1871 A.D. and the "Qobory Uprising" 1328 A.H./ 1908 A.D. by analyzing the local historical sources, which recorded the events and will compared it with other historical sources especially the Ottoman government's accounts.